جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تكامل الاساليب العلمية الحديثة للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة

اللواء الدكتور حسين محمود ابراهيم

الرياض

1414 هـ - 1994 م

تكامل الأساليب العلمية الحديثة للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة

اللواء الدكتور حسين محمود إبراهيم(*)

إن الله يأمرنا بالتعاون على البر والتقوى وينهانا عن التعاون على الإثم والعدوان.

﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾

وموضوع الندوة يقوم على هذا التعاون الذي يأمرنا الله به. ذلك لأن الندوة تتناول تكامل الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة على اختلاف اختصاصها.

وهذا ذكاء في اختيار هذا الموضوع بهذه الصورة فلم يحصر الندوة في تعاون أجهزة الشرطة فحسب في مكافحة الجريمة، وإنما تناول تكامل جميع الأجهزة المعنية لمكافحة الجريمة ـ أي كل من يمكن أن يسهم في هذا المجال ـ وهذا هو الجديد في الموضوع ـ التعاون داخل الشرطة وخارجها.

وهناك نوع من الجرائم يحتاج إلى تضافر في الجهود وتعاون الأجهزة في مكافحته مثل الجرائم التقليدية كالسرقة مثلا.. وهناك

(*) أكاديمية الشرطة جمهورية مصر العربية، القاهرة.

نوع آخر من التعاون يتطلب استكمال حلقات المكـافحة حتى يتحقق الهدف. كما في جرائم المخدرات بصورها المختلفة، وجرائم الإرهاب ومكافحة التهرب من الضرائب، وحماية المال العام. . . الخ. ونظهـر أهميـة هذا النـوع من التعاون في أن لكـل جهاز مهمـة هي جـزء من المهمة الأساسية والأصلية.

فمكافحة المخدرات تحتاج إلى:

- دور أجهزة الشرطة.
- دور علاج المدمنين حتى يقل الطلب على المخدرات.
- دور التـوعية في المـدارس ودور العبادة وأجهـزة الإعلام المسمـوعـة والمرئية والمقروءة.
- دور الأسرة منذ البداية.

فإن تخلفت حلقة من تلك الحلقات انهارت المكافحـة ولم تتحقق أهدافها.

إن موضوع النـدوة على هـذا النحو متشعب ولا عيب في ذلـك. فيمكن أن تصبح كل أجزائها موضوعات لندوات متنوعة وتتناول كل ندوة جزئية من الجزئيات العامة.

تكامـــل الأساليب العلمية الحديثة
للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة

اللواء الدكتور حسين محمود إبراهيم

المقدمـــة :

كان المجتمع الإسلامي مجتمعاً متكاملاً. يعرف كل فرد فيه، ما هي التزاماته وواجباته قبل أن يعرف ماهية حقوقه. ذلك لأن المعلم الأول صلوات الله عليه ـ وهو رسول الهدى ومعلم الأمة وهاديها ونذيرها ومبشرها، كان يدعو دائما إلى ما يصلح الفرد. حتى إذا صلح الفرد، صلح المجتمع. مبينا حق المجتمع وحق الجار وحق الطريق وداعيا إلى الخلق الكريم: قال:

إياكم والجلوس في الطرقات!.

قالوا: ما لنا بد إنها مجالسنا.

قال: إن كان ولا بد فأعطوا الطريق حقه!.

قالوا: وما حق الطريق يارسول الله؟

قال: غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإماطة الأذى عن الطريق!!.

إنه صلوات الله عليه يعلم الناس واجباتهم والتزاماتهم حتى يلتزموا. والله يقول:

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[1]

---

١ ـ سورة الحشر، الآية: ٥٩.

وحق الطريق ـ كما بينه المعلم الأول صلوات الله عليه. إنما هو ـ في الواقع ـ منع الجريمة بمفهوم العصر. أو بعبارة أخرى منع تولد الظروف التي تقدم للجريمة، وتنتهي إليها مثل الإيذاء والعدوان وخلق المناخ الذي يمنع من وقوع الجريمة مثل إفشاء السلام ورده فتسود المودة والمحبة والسلام بين الناس، ومثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقوله صلوات الله عليه «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» قالوا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما قال: تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره. وهذه صورة من صور منع الجريمة بمفهوم العصر..

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة وكلها تشير إلى أن اشتراك الناس في مكافحة الجريمة أمر واجب ومطلوب بل وفرض عين.

طبيعة عمل الشرطة:

تختلف طبيعة عمل الشرطة، عن غيره من سائر الأعمال. كما تختلف بيئات العمل الشرطي عن غيرها، لأن بيئة أي عمل تنحصر داخل مجال هذا العمل حسب نوعه: مؤسسة، هيئة، مصنع.. إلخ بينما بيئة العمل الشرطي، تشمل المجتمع بأسره بما فيه من أفراد ومنشآت وممتلكات. فهي تشمل أمن الأفراد وممتلكاتهم!!.

لذلك نجد، أن عمل الشرطة معقد ومتداخل ويحتاج إلى قدر كبير من الحصافة والحكمة[1]. وكثيرا ما لا يتقبل المواطنون تدخل

---

1 - Gwyne Peirson: "Police Operations" Nelson-Hall Law Enforcement Series, Chicago, 1976, p. 2.

الشـرطة في بعض أمـورهم. أو بعبارة أخـرى توجـد حساسيـة، من جانب المواطنين، في مواجهة رجال الشرطة، وكثيرا ما يأبى المواطنـون تدخل الشرطة مهما حسنت النوايا، ومهما كانت الأهداف طيبـة، من وراء هذا التدخل، ومهما كانت الدوافع والدواعي!! ولعل السبب في هـذا التأبي وهـذه الحساسيـة، أن بعض إجراءات الشـرطة، تشكـل اعتداء على الحريات الفردية مثل القبض والتفتيش.. الخ كما تنطوي بعض الإجـراءات عـلى العنف. وهـذا السلوك الشـرطي مصـدر للشكوى دائما[1].

- عدم الرضا ـ بصفة عامة ـ على سلوك أفراد الشرطة.
- قد يتسم سلوك بعض أفراد الشـرطة ـ في بعض الأحيـان ـ بالعنف والقـوة في سبيـل المحـافـظة عـلى الأمن والاستقـرار خـاصـة مـع الخارجين على القانون.
- إن رجال الشرطـة يلفتون النـظر إليهم بزيهم الـرسمي وبسياراتهم المتميزة وبما لديهم من سلطة تنفيذية. Law Enforcement Force.
- تعتبر هيئة الشـرطة هي السلطة التنفيـذية للقـوانين ولـذلك تسمى الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى «القـوة التنفيذيـة للقـانون». وهي تمثـل السلطة التنفيذيـة الأخـرى (الحكـومـة من وزارات ومصالح.. الخ).
- يميل الناس إلى النقد الدائم للشرطة وتصرفاتها حيث يتوقعـون من

---

1 - Lt. Dorothy D. Kox: A Procedural Model For Processing Citizen Complaint. F.B.I. Law Enforcement Bulletin, April, 1980, Vol. 49, No. 4, p.10.

رجال الشرطة الاعمال الخارقة وأنهم قادرون على كل شيء وكأن في أيديهم العصا السحرية التي تحل كل المشكلات وفق هوى صاحب المشكلة!! فالشاكي يتصور أنه هو وحده صاحب الحق، وأن الطرف الآخر ليس صاحب حق بل عليه أن يرضخ لذا يجب أن تحل المشكلات حسب هواه ووفق مصالحه هو.

- من الأسباب التي تثير العامة ضد الشرطة، أن طبيعة العمل الشرطي تغري - بما فيه من سلطة واقتدار - تغري من كان لديه الاستعداد للانحراف، إلى السقوط في الهاوية فيطغى وأنا ربكم الأعلى!!.
- ولما كانت في بعض إجراءات الشرطة خاصة ذات الصفة القضائية، صور من الاعتداء على الحريات وكثيرا ما يعمي الانفعال الناجم عن تلكم الإجراءات الأبصار والأفئدة، الأمر الذي يترتب عليه سوء الحكم على الأمور وسوء تقدير الموقف[1] والتصرف الناجم عن رد الفعل العكسي.

كل هذه صور تثير الناس ضد الشرطة، وتجعل رجال الشرطة، محل نقد ولوم. ومن هنا تظهر بعض القصص والأفلام والعروض التلفزيونية، رجل الشرطة على أنه من جنس آخر يختلف عن سائر جنس البشر، فظ، غليظ القلب، انعدمت منه الرحمة والإنسانية وتزيد هذه القصص والعروض ترسيخ سوء الفهم والتحامل على

---

1 - O. W. Wilson & Ray Clinton McLaren: Police Administration, McGraw, N.Y. 1977, 4th ed. p. 212.

تصرفات الشرطة[1] والسلوك من جانب الشعب الناجم عن رد الفعل لهذه الإثارات!.

والنتائج التي تترتب على هذا الإحساس، هي مجافاة الشرطة وعدم التعاون معها وعدم الانصياع إلى توجيهاتها وإرشاداتها حتى ولو كانت في صالحهم.

وهذا يعني أنه لا بد من تصفية الجو وتنقية المناخ بين الشرطة والمواطنين. كما يؤكد أن قيام بعض المواطنين ببعض أعمال الشرطة، كمساعدة المجني عليه وتوعية الناس والجيران بوسائل الأمن، وكيفية حماية أنفسهم وأموالهم، يجعل هؤلاء الجيران والمواطنين متقبلين لتلك الإرشادات والنصائح ويقومون بواجبهم نحو مكافحة الجريمة عن طريق احتياطهم!!.

كما تبين دور وأهمية أجهزة الإعلام والدعاة ورجال العلم في مكافحة الجريمة بالأسلوب الصحيح بدون إثارة!!.

المواقف السلبية:

مما لا شك فيه أن التصوير الخاطىء والاستخفاف المسف بأعمال رجال الشرطة، يثبت في نفوسهم التخاذل، ويصيبهم بالإحباط والإحساس بنكران الجميل، وعدم تقدير المواطنين للجهد المبذول والعرق المفصود، والسعي الدؤوب، لمواجهة مشكلات الحياة أو

1 - Clarence M. Kely: Message from the Director, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Sept. 1972, Vol. 46, No. 9, p.1.

مشكلات الناس، ومشكلات الطريق، والمجتمعات. وعلى قمة تلك المشكلات، مواجهة الجريمة في شتى صورها ومطاردة الجناة والقبض على المجرمين حتى ينال كل منهم جزاءه العادل وعلى جميع هذه الأجهزة تبصير المواطنين وتدريبهم كيف يحافظون على أنفسهم وممتلكاتهم وبذلك يساهمون في مكافحة الجريمة.

وكلما وقعت جريمة، انبرت الألسنة والأقلام بالنقد المرير، وتوجيه اللوم القارع إلى الشرطة وهذا النقد واللوم مع القعود عن العمل الإيجابي من جانب تلك الألسن، وتلك الأقلام، لا يقدم ولا يؤخر بل، قد يشجع على استمرار ارتفاع تيار الجريمة ومدها المطرد! كما قد يشجع. كنتيجة للموقف المعادي نحو الشرطة - إلى عودة المجرم إلى سلوكه الإجرامي المعادي، فهو لا يرى عملا إيجابيا من جانب كل قادر، وكل فرد من أفراد المجتمع.

والنقد أو اللوم، ليس في محله، فالجريمة مشكلة اجتماعية، والمساهمة في دفع هذا الخطر، أفضل لأن الوقاية خير من العلاج. خاصة إذا علمنا أن الجريمة لا تقع كنتيجة لإهمال الشرطة فقط أو نتيجة لعدم كفاءتها[1]. فالجريمة تقع، كلما تهيأت الظروف المواتية لها[2] كإهمال المجنى عليه في تأمين ممتلكاته، وفي حماية نفسه، وكاستفزاز الضحية، فالاستفزاز من جانب الضحية يكون بمثابة التحريض على ارتكاب الجريمة.

---

1 - Stone & Deluca: Investigating Crimes, Houghton Mifflin Co. Boston 1985, p. 101.

2 - Macklin Fleming: Of Crime and Rights, Norton, N.Y. 1978, pp. 50-59.

وعيـون الشـرطـة لا تنـام وهم لا يبخلون بجهـد ولا يضنـون بـالأرواح، في سبيـل أداء الـواجب وتحقيق أمن واستقـرار المجتمـع والمواطنين. ولكن الصورة لا تكتمل بغـير تعاون النـاس وجهدهم في التعاون مع الشـرطة وتخفيف بعض العبء عنهم حتى يتفـرغوا لمـا هو أهم وأجدى وأخطر وإلى ما لا يستطيع أحد غير رجال الشرطة القيـام به!!.

ولا يحتاج الأمر إلا أن نقول :

- إن رجـال الشرطـة هم الشمعة التي تحتـرق لتنـير الـطريق وتهـدي السبيل.

- وهم الشعلة التي تشتعل لتبعث الدفء.
- وهم الجذوة المتأججة التي تحرق الخارجين على القانون.
- إن الشـرطة نـور للأسـوياء، تهـديهم سواء السبيـل، ونـار تحـرق الخارجين على القانون.
- إن الشـرطة هي المـلاذ، الـذي يجـد فيـه النـاس أمنهم وراحتهم. فينامون ملء الجفون، فتطمئن القلوب!.

واستقرارهم، فتهدأ النفوس!
وصدقت يارسول الله حين تقول:
«عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين بـاتت تحرس في سبيل الله» وطوبى لمن جمع بين الاثنتـين فاتق الله في عمله وأحسن القيام بواجبه!!.

مفهوم مكافحة الجريمة :

تعددت مفاهيم مكافحة الجريمة، واختلفت فيها الآراء وتنوعت :

- فيرى البعض أن مكافحة الجريمة تبدأ من القضاء الجالس[1] بمعنى أن إجراءات المحاكمة وما يعتريها من تطويل وإرجاء وتسويف وتحايل على القوانين والنفاذ من الثغرات يترتب عليها طول المحاكمة وصدور الحكم متأخرا. أي بعد أن يكون الناس قد نسوا الجريمة، وتلاشت آثارها من أذهانهم وخفت حدة الانفعال المتولد عن الجريمة أو زال نهائياً. . أو بعبارة أخرى، تفقد العقوبة آثارها، فلا تحقق الردع العام ولا الردع الخاص.
- ويرى آخرون أن مكافحة الجريمة في تشديد العقوبة[2]. ولكن التطبيق العملي أثبت أن هذا التشديد لا يؤثر في تخفيض معدلات الجريمة. ولعل المثل على ذلك هو تشديد عقوبات جرائم المخدرات لم يقلل من زحفها ولا شراستها. بل ترتب على ذلك كثرة جرائم الإعتداء على قوات الشرطة عند مطاردة مهربي المخدرات (أنا الغريق فما خوفي من البلل).
- ويميل البعض إلى الاقتناع بان مكافحة الجريمة لا تتأتى كنتيجة لإقامة العدالة. وذلك لاختلاف تقدير القضاة في العقوبات التي يصدرونها

---

1 - George B. Sunderland: The Community, A Partner In Crime Prevention, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Oct. 1988, Vol. 57, No. 10, p.7.

2 - The Crime Prevention Definition, Published by, National Crime Prevention Institute, University of Louisvill, 1971.

في الجريمة الواحدة. فاختلاف القضاة في تقدير العقوبة من أسباب تزايد تيار الجريمة وفقا للدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. إذ تفاوتت الأحكام في جريمة ما بين ثلاث سنوات سجن وعشرين عاما والغرامة.

وليس من الصواب نسبة ازدياد الجرائم إلى رأفة بعض القضاة، أو إلى الأحكام الرحيمة!! أو نسبة تلك الزيادة إلى طبيعة نظام المؤسسات العقابية ولا إلى إهمال العامة وتراخيهم أو تقصيرهم ذلك لأن الجريمة وليدة عوامل متعددة، وصراعات نفسية مختلفة، وأغلب تلك الصراعات لا دخل للفرد في قيامها أو وجودها. بل إن قدر الشخص هو الذي ساقه إلى هذا، وقدره هو الذي أنشأه في بيئة غير صالحة أو بيئة صالحة.

وإننا نرى، أن مكافحة الجريمة تنجح عندما يتم استبعاد الظروف المواتية لارتكاب الجريمة، والقضاء على مقوماتها، مثل المنازعات والخصومات والعوامل الاقتصادية وتقريب الفواصل بين الطبقات برفع مستوى الفقير ﴿وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾[2] واتخاذ الحيطة اللازمة لتأمين الممتلكات. واتباع

---

١ ـ للمزيد من التفصيلات يرجع إلى علوم الإجرام والنظريات المختلفة فيه مثل:

ـ الدكتور رؤوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي الطبعة الخامسة ١٩٨١م.

ـ الدكتور عوض محمد: مبادىء علم الإجرام مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٠م.

٢ ـ سورة الذاريات، الآية: ١٩.

الإجـراءات الإداريـة مثـل الـدوريـات والأكمنـة والحمـلات التفتيشية . . الخ .

ذلك لأن الجريمة قد ولدت مع بدء الحياة على الأرض، فقد قتل قابيل أخاه هابيل . والجريمة تتطلب لارتكابها :

- محرك يدفع إليها مثل الصراع بين الفقر والغنى والمجتمع غير المستقر (المشاكل الاجتماعية والسياسية) .

والتغيـرات التي تطرأ عـلى المجتمـع مثـل الانتقـال من المجتمـع الزراعي إلى المجتمع الصناعي .

- باعث يدفع الجاني على ارتكاب الجريمة مثل :
- الاستفـزاز والتحريض فتـرك السيارة مفتـوحـة، وبـداخلهـا أشيـاء ثمينة، أو عدم إحكام غلق المحال التجارية، أو المنازل . . كل ذلك يحرض الجاني على ارتكاب الجريمة .
- الاستعـداد الإجرامي عنـد الشخص كنشأتـه في بيئة فـاسـدة وبـين أبوين فاسدين .
- الاضطرابات النفسية والعوامل المناخية والطبيعية .

خفض معدلات الجريمة :

ومـع كل هـذه الصعوبـات، فـلا سبيـل إلى اليـأس من خفض معدلات الجريمة إلا عن طريق :

- العـزم والتصميم بين أفـراد المجتمع للخضـوع لسيـادة القـانـون . فالقانون هو النظام، والنظام هو السيد الذي يجب طاعته .

- استبعاد التشريعات غير العادلة، أو المجحفة أو التي تتعارض، مع الدستور والقوانين، مثل قوانين الإسكان في مصر وقرارات التموين. . الخ.

فليس من المعقول خضوع الناس لنظم تحكمية أو غير منطقية: فمثل هذه التشريعات تثير النفس البشرية وتولد روح التمرد على القوانين في صورة التحايل على تلك النصوص المجحفة أو غير المنطقية أو المتعسفة. كما يقتضي توخي روح التشريع لا مجرد ألفاظه حتى لا يختلف التطبيق باختلاف القائمين عليه وعلى تفسيره.

- تحقيق المساواة أمام القانون (الناس سواسية كأسنان المشط - لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى. . والأمثلة كثيرة في أحاديث الرسول الكريم وتوجيهاته وأوامره ونواهيه).

وعدم المساواة يدفع الناس أو البعض إلى وضع قانون خاص بهم، ومن يأتيهم يخضعون له (العصابات والجماعات المنحرفة والمتطرفة. . .).

- الحد من كثرة التشريعات التي تتناول موضوعاً واحداً أو تنظيم أمر واحد مثل قوانين الإسكان والجمارك. فكثرة التشريعات تربك القضاء وتحول دون إدراك الخاصة لها، فما بالنا بالعامة؟!.

وليس المقصود هنا بالجريمة، ذلك المفهوم الضيق، وهو جرائم النفس والإيذاء وجرائم المال، وإنما المقصود كل المخالفات للقوانين أو الخروج على تلك القوانين. مثل قوانين الإسكان والعمل والتموين والنشر والسوق السوداء والمحسوبية. . الخ.

والناس يتقبلون القانون ويحترمونه، إذا ما ساد الجميع، وتساوى الناس أمامه، فالمساواة في الظلم عدل. فلا تفرقة ولا محسوبية. وإذا تفشت المحسوبية أو كانت القوانين تعسفية، أو أسيء استخدامها، وتطبيقها، ضاعت الثقة وزاغ الاطمئنان.

ومن هنا كان تقويم المجتمع والحكم على رقيه، رهيناً بنجاح أفراد المجتمع في احترام السلطة والقانون ورجال الشرطة[1].

تغير شكل الجريمة :

تزداد تحديات العصر خطورة وعمقا كل يوم. وهذا قدر هذا الجيل. فعلينا أولا، أن نتلمس تلك التحديات، ونتعرف عليها، حتى يمكن أن نتفق على وسائل المواجهة.

ولقد تغير العالم كثيرا منذ الثلاثينات وتغيرت الجريمة تبعا لذلك، وانتقلت الجريمة من شكلها التقليدي وتشكلت العصابات المنظمة والمجهزة ذات الميزانيات الضخمة، وذلك لأسباب كثيرة منها.[2].

١ ـ أصبحت العصابات تعمل على مستوى دولي.

فلم تعد تعمل داخل حدود أو مناطق، بل تخطت تلك الحدود، وأصبح العالم ميدانا تجول فيه وتعيث في الأرض الفساد. الأمر الذي أسبغ على تلك العصابات نوعاً من السلطة والنفوذ وأصبح لها كلمة مسموعة وتنظيمات فعالة.

---

1 - Stone & Deluca: Op. Cit. p.1?.

2 - William Sessions: The F.B.I. and the Challenges of the 21st Century, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Jan 1989, Vol. 58 No. 1 p.1.

٢ ـ هذا التنظيم يعززه المال بلا حدود وبلا معوقات وبلا ترشيد في الإنفاق!! وأصبحت العلاقة مطردة بين التنظيم والدخل!! فكلما اتسع التنظيم، ازداد العائد المادي على أفراده.

٣ ـ إذا حدث اصطدام بين تلك التنظيمات وبين أجهزة الشرطة، لا تخضع التنظيمات إلا لقانونها بينما تخضع أجهزة الشرطة للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة. فضلا عن خضوعها للأخلاقيات.

٤ ـ تسعى الشرطة إلى تحقيق مهمتها في أضيق حدود من الخسائر في الأرواح والمنشآت. بينما أفراد التنظيم يدخلون المعركة وأمام كل منهم هدف واحد هو حماية نفسه والإفلات فهو «قاتل أو مقتول»!!.

سبب ارتكاب الجريمة:

حاول العلماء منذ زمن وضع نظريات على الإجرام وتحديد أسباب ارتكاب الجريمة ولكنها انتهت بالفشل[1] وكان أشهر هؤلاء العلماء الطبيب لمبروزو وعرفت النظرية باسمه Lombrosians وتقوم على شكل وملامح معينة.

وتعددت الآراء فمنهم من يقول إن الإجرام يرثه الابن عن والده ومنهم من يرجع الإجرام إلى البيئة. ولكن البحث عن سبب عام واحد لارتكاب الجريمة لم يتحقق وفشل العلماء للقول بسبب عام واحد يجعل المجرم يرتكب الجريمة.[2]

1,2 - John Barron Map: Crime and Its Treatment, Longman Group, London 1978, 2nd. ed. p.28.

صور مكافحة الجريمة :

تأخذ مكافحة الجريمة صورا مختلفة، وأنشطة متعددة. وتختلف طرق مكافحتها حسب نوعها وحسب مكان ارتكابها وحسب القائمين بها :

تنقسم الجرائم إلى :

- جرائم تقليدية مثل السرقة، والنصب، والاعتداء كالضرب والقتل.. إلخ.
- جرائم مخدرات بكل صنوفها وصورها من جلب وتهريب واتجار وتصنيع وتعاطٍ وإدمان.. إلخ.
- جرائم مخلة بالآداب والنظام العام كجرائم الدعارة والفسق ولعب الميسر.. إلخ.
- جرائم ضد المال العام.

وتنقسم طرق المكافحة حسب مكان وقوع الجريمة :

- جرائم الريف والحضر.
- جرائم المناسبات كمواسم الحج والأعياد والتجمعات.
- جرائم تقع داخل السجون والمؤسسات العقابية من بعض النزلاء على بعض. وفي تكوين العصابات والتخطيط لممارسة الجريمة بعد الإفراج.

وتنقسم المكافحة من حيث طبيعة القائمين عليها :

- فللشرطة الدور الأساسي والمهم.
- وللمواطنين دور معاون لا يقل أهمية ولا فاعلية ويشكل هذا الدور الوجه الثاني للعملة على أساس أن عمل الشرطة هو الوجه الأول.

- ولأجهزة الإعلام دور مؤثر وفعال.
- ولعلماء الدين دور قيادي وتوجيهي.
- وللمدرسة دور لا يمكن إغفاله.
- وللأسرة الدور الأساسي أو الابتدائي في تنشئة أطفالهم وتهيئة المناخ والبيئة الصالحة للتنشئة ويكون الأبوان قدوة حسنة ويوفران الأمن والدفء لأفرادها.

ولهذا لم تعد الجريمة ومكافحتها مسئولية الشرطة وحدها في هذا العصر، بل مسئولية طوائف متعددة، ولكل منها دورها الهام والمؤثر، ويمكن القول - بلا مغالاة - أن كل دور من هذه الأدوار أصيل وفعال ولا غنى عنه!! وذلك لأن مفهوم الجريمة في أواخر القرن العشرين، ولأن طبيعة الجريمة. في هذا العصر - أخذت اتجاها يستهدف أول ما يستهدف الشباب. ويستلزم هذا الإتجاه مشاركة الجميع في مكافحة الجريمة عن اقتناع وثقة وعزم أكيد.

إن العائد الأول من هذه المكافحة على هذا النحو الحديث في أواخر القرن العشرين، يعود أولا وأخيرا. على كل فرد من أفراد المجتمع.
- وعلى المجتمع ذاته الذي يعيش فيه هؤلاء الأفراد.

أولاً: داخل المؤسسات العقابية:

من المؤسف حقا، عند التعرض إلى مشكلة مكافحة الجريمة يقتصر البحث على الجرائم التي تقع في المجتمع الحر الطليق!! ولا يتعرض أحد إلى مجتمع ما وراء الأسوار إلا عندما يكون البحث

متعلقا أصلا بهذا الموضوع. مع أنه يشغل مساحة ليست بالصغيرة على خريطة الإجرام فضلا عن أن المؤسسات العقابية هي المفرج الأساسي أو الرئيسي لتفريغ الإجرام خارج الأسوار حتى يطلق على تلك المؤسسات «أكاديمية الإجرام».

ففي تلك المؤسسات تقع جرائم داخلية تقشعر لها الأبدان، كما يتم تكوين العصابات وتجنيد المتخصصين في العمليات المختلفة من فنون الإجرام.

وللجرائم التي تقع داخل المؤسسات العقابية آثارها المتعددة:

- فلها آثارها على الضحية وهو أحد نزلاء المؤسسة أو عدد منهم، أو الحراس أنفسهم.
- ولها آثارها على المجتمع وأفراده إذا ما كتب لتلك الضحية أن تعيش ويتم الإفراج عنها بعد انقضاء العقوبة. فماذا يكون سلوك تلك الضحية على أفراد المجتمع؟ إنه ينفس عن نفسه ويفجر ضغوط الكبت والمعاناة وينفس عن صنوف الذل والهوان وانتقاص رجولته وإنسانيته أثناء تنفيذ الحكم المقضي به.
- تتكون العصابات داخل المؤسسات العقابية بين رفقاء السوء والشر، وتقوم الشلل والأحزاب الإجرامية ـ وكل يريد فرض سيطرته ونفوذه، داخل المؤسسة. وتستمر تلك الصحبة الشريرة بعد الإفراج. ويستمر العمل والاتصال بين من أفرج عنه. ومن لا زال بالداخل. حقيقة إن المؤسسات العقابية معمل تفريخ كل أنواع الإجرام وصنوفه!!.

- والجرائم التي ترتكب داخل المؤسسات هي جرائم الهروب منها أو محاولته.
- جرائم متنوعة ومختلفة، من نزيل على آخر لأسباب كثيرة ومتنوعة.
- تكوين العصابات داخل المؤسسات. وتدبير الجرائم التي تستعصى على قدرة الفرد الواحد. والفرص مهيأة، فيكون منهم العقل المدبر والمخطط، والقائد المطاع ومنهم المنفذ الذي يطيع سيده طاعة عمياء، بلا فكر أو تروي.
- جرائم إتلاف أو تخريب المؤسسة أو محتوياتها.

لماذا تقع الجريمة داخل المؤسسة العقابية؟

تقع الجريمة غالباً ـ داخل المؤسسة بسبب النظام المتبع واستغلال عيوبه ومثالبه والثغرات التي تعوقه. وعلاج تلك النقائص وتعديل النظم التي تحكم المؤسسة والقضاء على العيوب والمثالب، والقصور يقلل من شدة تيار الجريمة ويقلل من معدلاتها داخل المؤسسة ويقلل فرص تكوين العصابات.

وهذه الإصلاحات ليست موضوع هذه الندوة. ويمكن الإشارة إلى إجراء تعديل جوهري في تلك النظم يعمل على مكافحة تلك الجرائم، وهو نظام التفريق بين النزلاء أثناء الراحة والنوم، والجمع بينهم فقط وقت العمل حيث تتوافر الحراسة وتدقق الملاحظة والتواجد الذي يقضي على الجريمة في مهدها. والقضاء على الفرص المهيئة لارتكاب الجريمة أو نشوب المنازعات والخصومات بين النزلاء.

ومن هذه الظروف التي تهيء للجريمة :

١ ـ إحساس المسجون بالضياع وأنه «فاقد أو مستبيع».

٢ ـ الرغبة في الزعامة والسيطرة، وفرض ذلك على النزلاء. والجريمة بأشكالها وصورها المختلفة هي الصورة الوحيدة أو الوسيلة الوحيدة ـ داخل المؤسسات ـ لغرض تلك السيطرة والزعامة.

٣ ـ صعوبة السيطرة والتحكم من قبل حراس السجون على الأوضاع والقوانين التي يفرضها الزعماء ويخضع لها النزلاء!!

وتظهر تلك الصعوبة في السيطرة أو يقلل من فاعليتها ما يلي :

١ ـ صعوبة الحصول على المعلومات وما يدور بين النزلاء، وما يحدث بينهم فالكل يرهب «الزعيم» ويخشى بطشه، الذي لا يتورع في قتل الواشي به وهو مطمئن لأن أحدا لن يشهد عليه من بقية النزلاء.

٢ ـ عيوب النظام الذي يحكم المؤسسة الذي ينجم عنه.[1]

ـ وجود البيئة الملائمة للفساد.

ـ تفريخ الجريمة.

ـ عجز الضحية عن الدفاع عن النفس أو حماية ذاته وعدم توافر الفرصة للإفلات من قبضة الزعيم، لعدم وجود المساحة الكافية التي تسمح للضحية بالمراوغة والإفلات

والدوافع التي تلي إرتكاب الجريمة هي :

١ ـ تسوية حسابات قديمة بين النزلاء.

---

1 - William A.Miller : Crime In Our Prisons, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Oct. 1972, Vol. 46, No 10, p.6.

٢ ـ التنافس على مراكز القوى. فقد يفد إلى المؤسسة نزيل لا يقبل الخضوع إلى الزعيم الموجود أو يكون أشد منه عراقة في الإجرام فينتزع الزعامة منه أو يحاول ذلك. فتقوم بينهما الخلافات والصراع، وقد يكون هذا المنافس الجديد من بين النزلاء الذي كون حوله بطانة وشلة تؤيده. فيحاول توليه الزعامة أو السيطرة على بقية النزلاء.

٣ ـ خلع أو زعزعة منافس على تجارة المخدرات أو الممنوعات داخل المؤسسة.

نوعية مرتكب الجريمة داخل المؤسسة:

يرتكب الجرائم داخل المؤسسة العقابية نوع معين من النزلاء هم:

- المحكوم عليهم لمدد طويلة.
- المصابون باضطرابات نفسية، نتيجة الحكم عليهم وعقب إيداعهم المؤسسة.
- نزلاء مصابون بعقدة التعذيب (السادية Sadism).

طرق مكافحة الجريمة داخل المؤسسات العقابية:

تعرضنا إلى أسباب وقوع الجريمة داخل المؤسسات العقابية حتى يمكن أن يستشف منها الطرق الحديثة لمكافحة الجريمة داخلها، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ وضع نظام يحصل المسئولون به على المعلومات وما يدور أو يقع بين النزلاء.

٢ ـ القضاء على مراكز القوى أولا بأول وقبل استفحالها.

٣ ـ عزل النزلاء خاصة الخطرين منهم والمحكوم عليهم لمدد طويلة ووضع نظام خاص بتشغيلهم بعيدا عن بقية النزلاء.

٤ ـ تخصيص غرفة مستقلة لكل نزيل للنوم ـ حقيقة إن هذا مكلف. ولكن هذا النظام ليس نوعا من الترف، وإنما هو علاج جذري لكثير من الجرائم التي ترتكب داخل المؤسسات. وقضاء مبرم على أكاديمية الإجرام.

فلا يجتمع النزلاء إلا نهاراً وأثناء العمل وبذلك نقضي على الكثير من الظروف التي تهيء لارتكاب الجريمة كنتيجة لإحكام سيطرة المسئولين ودقة الملاحظة.

٥ ـ عزل المرضى نفسيا والمصابين بالعقد النفسية في معزل خاص، حتى ولو اقتضى الأمر عدم تشغيلهم أو اختيار أنواع التشغيل المناسبة. مع اتباع نظام يتلاءم وحالتهم النفسية والمرضية.

٦ ـ الاستعانة بالمحكوم عليهم السابقين، والذين ثبتت صلاحيتهم واستقامتهم ليقوموا بدور التوعية وبيان إن الجريمة لا تفيد، وهم أقدر على نقل ذلك ـ كما يستمع إليهم النزلاء أكثر مما يستمعون إلى الباحث الاجتماعي أو الطبيب النفساني أو رجال السلطة في المؤسسة.

والحكمة من العزل بين النزلاء ليلا وأثناء النوم، هي أن الجرائم التي تقع على بعض النزلاء ـ خلاف الضرب والمشاجرات ـ إنما تقع

ليلا عندما يقل عدد الحراس، ويعم الظلام، وعندما يأوي الجميع إلى المضاجع في عنابر النوم : تقع الجرائم البشعة عندما يهجع الجميع وينعدم وجود شهود رؤية[1] أو يتحجج الشهود (زملاء الجاني) بعدم الرؤية بالنوم فالكل يغط في النوم أو يتصنع ذلك تفادياً لمواجهة الزعيم وأعوانه وخوفاً من بطشهم لأن الجميع يخضع «للقانون الداخلي» وهو قانون غير مكتوب يضعه الزعيم وهو أقوى نزيل أو اكثرهم بطشا وعنفا وقسوة ومن أوامر هذا القانون[1] :

- عدم رفع الصوت على صوت الزعيم أو في حضرته وحتى وهو يتحدث مع زميله أو يناقشه!! .
- عدم التودد مع رجال المؤسسة أو إيجاد علاقة ود!! .

فإذا لم يتبع النزيل أحكام هذا القانون اعتبر خارجا على الجماعة ومنشقا عليها . وأول إجراء يتبع معه هو سرقة متاعه وحاجاته أو إتلافها، ثم يتدرج إلى أن يصل إلى الانتقام Subjct of reprisal أي يصبح محلاً للانتقام .

ولن يجد النزيل بدا من الرضوخ إلى هذا القانون الداخلي خشية انتقام الزعيم أو أعوانه (مركز القوى) .

- فلن يجرؤ النزيل عن الإبلاغ عن هذا القانون الغاشم .
- ولن يجرؤ النزيل عن الشكوى أو الإبلاغ عما يقع له، لأنه سينال عقوبة أخرى قد يكون فيها الفصل القاطع لدابر الحياة وترحيله نهائياً من الدنيا!! .

---

1 - William A. Miller : ibid. p.8.

والنزيل الذي لا يجد في نفسه القدرة على مسايـرة تلك الأوضاع أو القدرة على التلاؤم أو التعاون مع تلك الفئة، عليه أن يستجير أحد آفراد مركز القوى فإن أجاره، كان في مأمن، ويجيره لقاء مقابل مـادي معلوم يدفعه له بانتظام.

ثانياً: الوقاية خير من العلاج :

الحكمـة المأثـورة الوقـاية خـير من العلاج وفي الأمثـال الدارجـة درهم وقاية خير من قنطار شطارة. وخير تطبيق لهذه الحكمـة المأثـورة هو مكافحة الجريمـة قبل وقـوعها. وتتضمن المكـافحة صـورا متعددة ولقد تناولنا هذه الصور في هذا البحث.

ومن المؤسف أن الجهـات المعنيـة بـإصـدار تـراخيص البنـاء أو مكاتب تصميم المنشآت وهي مكـاتب فنية والعـاملون فيها خبـراء في مجـال التصميم والإنشاء ولكنهم بعيـدون عن الأمن وتحقيق الأمان في المنشأة.

ولقد تناولت مكـاتب الخبرة المختلفـة تأمـين المنشأة من مجـالات مختلفـة مثل التـأمين ضـد الحريق وضـد السقوط وضـد الصواعق.. الخ.. ولكنها أهملت التأمين ضد الجريمة.

وإننـا ننصح تلك المكـاتب والهيئات لأخـذ رأي مكتب فني ينشأ لهذا الغرض لدراسة التصميمات والتأكـد من توافـر وسائـل التأمـين ضد الجريمة بمفهومها الواسع.

ولقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه فهيأت ما أطلقت عليه «مكافحة الجريمة عن طريق تخطيط البيئة وتصميم المباني»[1]. Crime Prevention Through Environment Design. وأصدرت ولاية فلوريدا الأمريكية «قانون أمن الجيران» Safe Neighborhood act وبمقتضاه يجب أن يكون تصميم المبنى محققا لدواعي الأمن ومتفقاً مع تأمين البيئة والجيران[2].

فهناك تصميمات لا تسعى إلا إلى النواحي الجمالية أو لتحقيق الغرض منها فقط وتعوق توفير الحماية الأمنية الكافية لوجود بروزات أو دخلات أو أركان تظل مظلمة وبعيدة عن مجال الرؤية للحارس فتصبح مخبأ لمن أراد الاختباء أو الحماية.

وقد يتم تصميم مواقف السيارات حول المنشآت تصميما عفويا مما يجعل وقوف السيارات بها معوقا لحركة المرور وانسيابه للمتعاملين مع المنشأة أو تسبب اختناقات في ساعات الذروة.

كما قد لا يحتوي المبنى على عدد كاف من مخارج الطوارىء، أو توجد حول المبنى معوقات طبيعية أو صناعية تحول دون وصول قوات الشرطة عند الضرورة مثل قوات مكافحة وإطفاء الحرائق.

ومن المشكلات كذلك رقابة المباني الشاهقة ذات الطوابق المتعددة دون أن يكون لدى مصلحة الدفاع المدني أو فرق مكافحة

1 - Timothy D. Crowe: An Ounce of Prevention, A New Role for Law Enforcementr Bulletin, Oct. 1988, Vol. 51.

2 - Timothy D. Crowe: Ibid. p. 18.

الحرائق سلالم تصل إلى ارتفاع المباني كذا عمل الترتيب لتوافر مصادر مياه ذات ضغط لتصل مياه الإطفاء إلى الأدوار العليا. (توافر معدات ضغط).

وعلى ذلك يمكن تلخيص ذلك في أن تراخيص البناء لا تمنح لطالبيها إلا بعد إجازة مكتب فني خاص شرطي بأن التصميم مستوف للشروط وهي:

- أن يحقق التصميم الأهداف أو الغرض من المبنى مخازن - مكاتب - سوق - مركز تجاري.. الخ.
- سهولة الحركة وانسيابها للوصول إلى المبنى أو حوله بدون اختناقات أو زوايا حادة أو غطاءات تسبب الحوادث والمصادمات أو تعرض الأمن للمخاطر.
- تنظيم الحركة في المنطقة.
- عدم وجود عوائق حول المنشآت أو المبنى.
- توافر حنفيات الحريق. مع توافر مصدر ماء كاف مثل خزانات مدفونة في الأرض يمكن سحب الماء منها بمضخات ماصة كابسة (ويقتضي المرور عليها بمعرفة رجال الإطفاء للتأكد من ملء الخزانات.

ولقد أثبتت التجارب أن أجهزة الشرطة لديها الإدراك والوعي الخاصين بتوفير الأمن والأمان ولديها الإحساس الشرطي بمدى ملاءمة المباني للبيئة وتقدير المسئولين حول إمكاناتها وقدراتها على المواجهة.[1].

1 - Timothy D. Crowe: Ibid. p.24.

ثالثا: دور علماء الدين:

إن الإمام أو الداعية مطالب بأن يعرض على الناس مشكلات المجتمع الذي يعيشون فيه، وأن يفهمهم رأي الدين في تلك المشكلات. فيربط برباط وثيق بين الدين والحياة. وعلى الإمام[1]:

- أن يركز على سلبيات مجتمعه أو سلبيات الحياة أو سلبيات النظام الذي يسير عليه الناس.
- وأن يهتم ببناء النفوس، وتأكيد الإيجابيات في تكوين الفرد والأسرة والمجتمع وفي النهاية تكوين المجتمع الإسلامي. والإمام والداعية - في تحذيره من الأخطار والإنحرافات والسلبيات يكون كما يمس الطبيب داء المريض وعلته مع تحديد العلاج والأمل في الشفاء، غير ميئس من رحمة الله.

وتعرض الإمام أو الداعية إلى السمو الخلقي في الدين وإلى منزلة مكارم الأخلاق. وليس هناك مانعاً من التعرض إلى نقيصة من النقائص التي تصيب الفرد ويبين الوسيلة والطريق إلى الخلاص منها.

ويؤكد على أن التخلي عن القيم الأخلاقية اعتداء على المجتمع[2] ومن واجبات علماء الدين، أن يبينوا للناس، مقومات المجتمع الذي يعيشون فيه وكيف يمكن أن يقوم كل فرد بدوره في المحافظة على

---

١ - التوجيه الاجتماعي في الإسلام من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر الشريف ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢. الدكتور عبدالعزيز كامل: الدعوة والمجتمع ص ٦٩.

٢ - المرجع السابق ص ١٠٥.

المجتمع وعلى ممتلكاته وممتلكات غيره. ويبين كيف أن الإسلام يحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويركز على أن إماطة الأذى عن الطريق أولى درجات الإيمان، وأن التحلي بالتعاليم والقيم والأخلاقيات والبعد عن النواهي والمحرمات ليس من قبيل التدين فحسب ولكنها من ضروريات الحياة، ومستلزمات المجتمع، ومقتضيات المصلحة العامة.[1].

والتحلي بالأخلاقيات والبعد عن كل ما يؤثر في النفس أو الصحة أو العقل هي حق الشخصية لدواعي الإنسانية والدين والوطن والمصلحة العامة .

كما يعتبر الداعية أو الإمام مسئولا عن بيان أن تعريض النفس أو الجسد إلى الضرر أمر ينهى عنه الدين ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[2] ومن هذه التهلكة تعاطي المخدرات والمسكرات.

وارتكاب المعاصي والجرائم من المعاصي.

والسكوت على الجرائم والمجرمين.

وإهمال المحافظة على النفس والمال والولد.

ولا ينسى الداعية أو الإمام أنه القدوة الحسنة التي يقتدي بها الناس. وأن تأثير الإمام الفاسد أو الداعية المنحرف على الناس أشد خطرا وأعمق أثراً وتأكل النفوس وتضيع الإنسان كما تأكل النار الحطب.

---

١ - الشيخ محمود شلتوت : من توجيهات الإسلام، مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م ص ٣١٣.

٢ - سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

رابعاً: دور العلماء والكتاب:

للعلماء والكتاب دور في مكافحة الجريمة. بأقلامهم وأبحاثهم أقوى تأثيراً في النفس. وقد لا يكون هذا الدور مباشراً ولكن ـ رغم هذا ـ دور له أهميته.

فالإنسان يعيش حياته من خلال علاقاته بالأشخاص الآخرين[1]. ولذا فإن مهمة علماء الإجتماع مثلاً توضيح تلك العلاقات التي هي المناخ أو الجسر وما يجري فيه من دم. فهي علاقة تمثل مشاعر مشتركة ومتبادلة، وارتباطاً بين الأشخاص وتفاعلاً ديناميكياً لإيجاد المناخ الملائم وتنمية الشخصية[2].

وعلى الكتاب وعلماء الاجتماع، بيان كيفية التعامل الصحيح وكيفية خلق المناخ الملائم وكيفية التوفيق بين المصالح المشتركة أو المتعارضة وفي هذا المناخ الصالح والملائم لا تترعرع الجريمة بل يعمل على مكافحتها ويساعد على عدم انطلاقها والوقاية خير من العلاج.

ومهمتهم كذلك مناقشة أهمية السلوك الاجتماعي وتفسير قيمة الإلتزام لمصلحة الجميع أي لمصلحة أفراد المجتمع[3]. ومهمتهم كذلك بيان كيفية حل المشاكل التي تنشأ بينهم لا بالكلام أو المجادلة غير المفيدة[4] وإنما بالطرق السلمية وبالتفاهم والتعقل والتدبر.

---

١ ـ الاستاذ محمود حسن محمد: ممارسة خدمة الفرد، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣ ص ١١٥.

2 - Biestek Flex: The Casework Relationship, Chicago, Loyola University Press, 1957, p.117.

3 - Biestek Flex: Ibid. p. 142.

4 - Mayer J. & N. Timms: The Client Speaks, N.Y. Atherton Press, 1970, p.1.

- وعليهم أن يجددوا الترسيخ في الأذهان أن الحياة تدور بين أخذ وعطاء. فالحق المشروع يقابله واجب يتعين أداؤه فحق الإنسان في الحياة في المجتمع يقابله واجب المحافظة على نفسه أولا وعلى صحته وعلى قدراته وواجب العطاء للمجتمع والمحافظة عليه فالحق والواجب لا إنفصال بينهما. والقرآن الكريم يستعمل كلمة الحق فيما يجب أن يقع ويؤدى ويتحقق[1].

﴿ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا، كذلك حقاً علينا ننج المؤمنين﴾[2].

إن على الكتاب والعلماء مهمة أن يتفهم كل فردٍ في المجتمع معنى الحرية: فالحر هو الشخص الذي تتجلى فيه المعاني الإنسانية العالية، ويضبط نفسه، ولا ينطلق وراء أهوائه وشهواته وملذاته، ولا يكون عبدا لها. فالحرية تبدأ بالسيادة على النفس، وإطلاق إرادته وعقله من قيود شهواته. والحرية معنى إجتماعي لا يوجد إلا في مجتمع يأخذ الأحاد منه ويعطون، وتأخذ الدولة منه وتعطي[3] فكيف يتحقق ذلك مع شخص يعيث في الأرض فساداً أو يتعاطى المسكرات و المخدرات كيف يكون الإنسان حراً وهو عبد للإدمان أياً كانت صورته ودرجته؟!!.

---

١ - الدكتور محمد البهي: الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، ١٩٨١ ص ٦٤.

٢ - سورة يونس، الآية: ١٠٣.

٣ - الشيخ محمد أبو زهرة: المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، الدار السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٢٥٨، ٢٥٩.

ومن مهمة العلماء والكتاب أن يبنوا للناس صورا سهلة مبسطة إنه لا سبيل إلى الصلاح ـ صلاح الفرد وصلاح المجتمع ـ إلا بالتمسك بالدين وبأخلاقياته ومبادئه وتعاليمه وقيمه. فالمواطن الصالح هو الشخص الذي نشأ تنشئة اجتماعية سليمة متكاملة، وهو الذي يراعي القواعد والتقاليد والعادات السائدة في قومه[1].

وإذا كانت البيئة، هي كل الأحوال والظروف الخارجية التي تحيط بالكائن الحي في وقت معين. فكيف يتأقلم الإنسان حتى يتواءم مع البيئة، ومع تلك الظروف. ذلك لأن الوليد يتعلم من خلال بيئته الاجتماعية، كيف يسلك السلوك الإنساني[2]. ومهمة العلماء والكتاب بيان كيف تخلق البيئة الطيبة وكيف تحميها من الشوائب والمثالب. كما عليهم بيان كيف يتفهم الطفل تلك القيم والمفاهيم التجريبية (الخير والشر ـ والحلال والحرام ـ والصواب والخطأ ـ والشرف والأمانة والصدق إلخ). وكيف تحمل الأطفال والصغار على الاستجابة إلى تلك المفاهيم التجريبية. إن هذه المفاهيم لا تنتقل بالوراثة، وإنما هي مفاهيم تكتسب من البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان لكي يصبح إنسانا مشاركا في السلوك الإنساني.[3]

كيف يواجه الإنسان، المشكلة الاجتماعية؟ إن المشكلة الاجتماعية هي حالة تؤثر في عدد له أهميته من الناس بطريقة غير

---

١ ـ الدكتور ابراهيم خليفة، مفاهيم في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤ ص ٧٧.

٢ ـ الدكتور ابراهيم خليفة: المرجع السابق ص ٧٨.

٣ ـ الدكتور ابراهيم خليفه: المرجع السابق ص ٧٩.

مرغوبة. ويمكن عمل شيء بصددها من خلال العمل الجماعي[1] وكيف يتم هذا التصدي وهذا الإصلاح، وإصلاح الأثار غير المرغوبة الناجمة عن المشكلة؟ هذه مهمة العلماء والمتخصصين من الكتاب.

خامساً: دور المواطنين في مكافحة الجريمة:

تؤكد الأبحاث والدراسات أن المجتمع السليم الآمن، هو المجتمع الذي يكون للمواطنين فيه دور أساسي في مكافحة الجريمة[2] بمعنى أن مكافحة الجريمة تنجح وتؤتي ثمارها في المجتمعات القوية بأفرادها من المواطنين المتعاونين النشيطين في تعاونهم مع أجهزة الشرطة عن اقتناع بأن مكافحة الجريمة مسئولية مشتركة[3] أو عن اقتناع بأن دورهم في هذا المجال ضروري وهام ومثمر.

ولقد بلغ إيمان المواطنين ـ في الولايات المتحدة الأمريكية بدورهم الفعال في مكافحة الجريمة أن المؤسسات الكبرى تولت توعية العاملين بها ـ في دورات تدريبية منتظمة ـ بكيفية حماية أنفسهم أثناء العمل وفي منازلهم. كما اهتم المسئولون عن الشباب بالاستفادة من طاقات الشباب وحماسهم وإشغال وقت فراغهم بالمساهمة في هذا المجال[4].

---

1 - Paul B. Horton & G.R. Leslie: The Sociology of Social Problems, Appelton Crafts, N.Y. 1972, p.4.

2 - Jean F. O'Neil: Crime Prevention Pays, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Oct. 1988, Vol. 57 No. 10 p.14.

3 - Paul Lavarakes: Citizen Self Help and Neighborhood Crime Prevention, New Haven C.T. Yole University Press, 1985, p.86.

4 - Jean F. O'Neil: Op. Cit. p. 14.

فقام الشباب والمختصون بتوعية الصغار في المدارس وفي النوادي، وفي التجمعات، وفي البرامج التلفزيونية الثابتة التي نظمها التلفزيون قاموا بتحذير هذه البراعم البريئة بأخطار المخدرات وأخطار التجربة وبحيل وأساليب وأعوان الشياطين في الإيقاع بالصغار والأبرياء وكيف يستدرجونهم إلى الشمة الأولى فهي شمة مدمرة.

واستعانوا ببعض الشعارات مثل:

«متعاطي المخدرات هو الخاسر».

«البعد عن المخدرات هو الفوز العظيم».

«المتفوقون لا يقربون المخدرات».

وما لنا نذهب بعيدا وفي كتاب الله ما يغني:

- ﴿ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا﴾[1].
- ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾[2].
- ﴿فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر﴾[3].
- ﴿ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾[4].
- ﴿فاتقوا الله وأطيعون، ولا تطيعوا أمر المسرفين﴾[5].

---

١ - سورة النساء، الآية: ١١٩.

٢ - سورة الإسرار، الآية: ٣٦.

٣ - سورة المجادلة، الآية: ١٢.

٤ - سورة النساء، الآية: ٥٩.

٥ - سورة الشعراء، الآية: ١٥١.

إن تبصير الشباب والصغار بأساليب المجرمين كفيل بأن يجعلهم لا يترددون في رفض عروضهم.

ومقاومة إغراءاتهم مثل:

- منح الشمة مجانا «واجب يؤديه نحو الضحية».
- أو تقديمها في صورة علاج الصداع أو الاكتئاب.
- أو تقديمها في صورة وردة جميلة أو إلقائها في طريقه فيشمها الطفل البرىء بسعادة وفرحة لا يدري ماذا دس فيها هؤلاء الشياطين.
- أو تقديمها في صورة منديل ورق.. الخ.

ويمكن أن يقوم الصغار بعد توعيتهم - بدور الدعاة فيكون وقع النصح والتحذير أقوى وأكثر قبولا عند أترابهم.

تعاون الجمهور ضرورة:

مهما ضاعفت الشرطة من جهد ومهما بذلت من طاقات، فإنها لا يمكن أن تتواجد حيث تقع كل جريمة. كما لا تستطيع أن تتوقع ماذا يمكن أن يقع في موقع ما، ولا متى يقع ذلك. لذلك فإن النجاح. في المكافحة يتوقف على تعاون المواطنين الذين يتواجدون دائما لمطاردة الجاني إذا وقعت الجريمة وعلى علم ووعي بأساليب الإجرام، فإذا ما تم تدريبهم لحماية أنفسهم وممتلكاتهم. كما أن إحجام الضحية عن الإبلاغ بالجريمة يذهب بالجهود والمحاولات المبذولة لمكافحتها.

صور التعاون الحديث من جانب المواطنين:

يأخذ هذا التعاون إحدى صورتين:

الصورة الأولى:

إذا ما اقتنع المواطنون، بتعليمات الشرطة وتوجيهاتها وارشاداتها، فإنهم سوف يلتزمون بها ويتبعونها وعندئذ تتحقق المكافحة:

- سوف تقل جرائم السرقات وسطو المنازل إذا ما قام كل فرد بتحصين وتأمين ممتلكاته.
- وتقل سرقات محتويات السيارات المتروكة في الشوارع، إذا ما أحكم كل مواطن غلق سياراته مهما كانت الظروف. فلقد تركت سيدة سيارتها دون إبطال محركها لأنها لن تغيب طويلا فهي سوف تشتري حلوى أو سجاير من الكشك!! وكان في انتظارها مجرم وقف يرقب ويتحين الفرص وفعلا سرق السيارة[1].
- قد يتعرض الحدث[2] لموقف مفاجيء ولا يدري كيف يتصرف. فهو يلعب مع أترابه وفجأة وفي مكان منزوٍ أخرج أحدهم بعض الحبوب أو البودرة ويناولها لزملائه، لتزيل عنهم التعب وتنعشهم وصاحبنا لا يعرف كنه هذه الحبوب ولا يعرف آثارها، ولا أبعادها. وفي نفس الوقت، لا يعرف كيف يتصرف هل يمتنع ويرفض وعندئذ يصبح أضحوكة عند الآخرين!!.

أم يبتلع ما أعطي إليه أو يشمه مجاراة لرفاقه؟!.

وعندئذ تكون البداية المدمرة. لو أن الصغار أمثال هذا الطفل البريء يوعون بكافة الطرق في المدارس وفي مجلات الأولاد وفي دور

1,2 - Bobbi I. Cotter: The F.B.I.'s Dual Approach To Crime Prevention. F.B.I. Enforcement Bulletin. Oct. 1988, Vol. 57, No. 10, p.25.

العبادة ومن أسرهم، لفهموا أبعاد ونتائج خوض التجربة ولوعوا أن الرفض أو الإمتناع لا يمكن أن يكون سببا للإستهزاء إلا عند المنحرفين. وكم هو أفضل له وخير لو استهزىء به ولم ينجرف في هذا التيار ولم تنزلق قدمه ويجرفه التيار المدمر!!.

كما أن الشرطة ـ وهي مسئولة عن أمن المجتمع واستتباب أمنه، لا تستطيع أن تحقق الحماية الفعالة أو الحماية الخاصة لكل فرد في المجتمع. ولا تستطيع أن تتواجد في كل مكان وفي كل وقت. فيجب أن يتولى الفرد حماية نفسه الحماية المؤقتة أو اللازمة حتى تهب إلى نجدته الشرطة أو فرقة المواطنين الخاصة بذلك. ويجب أن يتعلم كل فرد ويتم تدريبيه حتى لا يقع ضحية للجريمة وأن يكون على حذر منها ولا يساعد الجناة على ارتكاب الجريمة، وهو لا يشعر.

الصورة الثانية:

عندما يتدرب الناس على بعض أعمال الشرطة العادية والتي لا تحتاج إلى مواصفات خاصة مثل:

- توعية الجيران بطرق وأساليب ارتكاب الجرائم.
- التأكد من أن الجيران ملتزمون بالتعليمات وينفذون الإرشادات.
- مواساة ضحايا الجرائم والتخفيف عنهم. وإذا احتاج الأمر إلى جمع مساعدات لتعويضهم أو حتى يعودوا إلى موطنهم ومكان إقامتهم إن كانوا غرباء. وهذا مستمد من الشريعة الإسلامية عندما تتحمل العاقلة (القبيلة أو المجتمع إذا عجزت القبيلة) التعويض.

- إن الكثير من الجرائم تقع مصادفة وانتهازاً للفرص أو لإهمال الضحايا، وبلا سابق تدبير أو ترتيب وغالبا ما لا تكون الشرطة متواجدة في كل الأماكن بينما المواطنون والجيران متواجدون دائما، فبإمكانهم حماية البيئة وحماية الضحايا وأن يهبوا لنجدتهم. خاصة في المواسم والأعياد.

ولا يتحقق النجاح إلا إذا كان الشعب يقوم بتلك المساعدات عن اقتناع واع وإيمان صادق بتلك المساهمة وعن اقتناع بجدوى هذا الدور الذي يقومون به في مكافحة الجريمة حتى لا يأخذ التعاون صورة شكلية أو طابعا روتينيا. أو مجرد مظهر أو نفاق.

وفي ذلك نرى إلى أي مدى اهتمت الشرطة والمسئولون في الولايات المتحدة الأمريكية، فأعدت البرامج والدراسات التي تطرح على الشعب لكي يتعلمها مثل[1] :

أعدت رابطة عمداء الشرطة برنامجا للحراسة في ١٩٧٢م Neighborhood Watch Program.

كما أعد مكتب التحقيقات الفيدرالي F.B.I دراسة مماثلة بالاشتراك مع أجهزة الشرطة ووضعت برنامجها الخاص. Crime Resistence Pilot Program في ٢٢ يوليو ١٩٧٥م[2].

وتضمنت برامج التوعية بيانا بمدى الخسائر الناجمة في ارتكاب الجرائم وبينت الدراسات[3] أن ٣٠٪ من فشل الأعمال الصغيرة يرجع إلى الخسائر الناجمة عن الجريمة.

---

1 - Besty Cantrell: A Committal to Crime Prevention, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Oct. 1988. Vol. 57, No. 10 p. 2.

2 - Bobbi J. Cotter: Op. Cit. p. 26.

3 - Besty Cantrell: Op. Cit. p.3.

لذلك يرسل مسئولو البرامج الخاصة بمكافحة الجريمة ضابطاً متخصصاً من وقت إلى آخر ليتقابل مع رجال الأعمال الصغار ليعلمهم كيف يحمون أعمالهم من السرقات وكيفية اكتشاف الشيكات المزورة وكيفية التعامل مع بطاقات التعامل المزورة. وبذلك أصبح أصحاب الأعمال والعاملون معهم على دراية أكثر بالمشاكل التي تواجههم وأصبحوا قادرين على اتخاذ الإجراءات والخطوات التي تحميهم حتى لا يكونوا ضحايا للجريمة.

واهتمت إدارة التحقيقات الفيدرالية بتحديد الأعمال التي يمكن أن يقوم بها العمد Shoifs والمواطنون كما صممت لوحات تحمل تحذيراً لكل من تسول له نفسه الخروج على القانون.

وتحمل هذه الملصقات

تحذير
نحن نراقب لإبلاغ الشرطة
عن
الأشخاص المشتبه فيهم أو عن نشاطهم

وأعلن شهر أكتوبر ١٩٨٣م «شهر مكافحة الجريمة» في الولايات المتحدة الأمريكية. ويحدد هذا النشاط كل عام. وهذا اعتراف من الشرطة الأمريكية بأهمية وضرورة الدور الفعال للمواطنين في مكافحة

الجريمة[1] وبعد مرور خمس سنوات على هذا الإعلان، قامت دعوة للمراجعة والتعرف على الدروس المستفادة ولقد قامت تلك الحركة في الولايات المتحدة على هدى حركة مماثلة سبقت في المملكة المتحدة بدعوى المواطنين للمساهمة في تخفيض معدل الجريمة[2].

ولما كانت المخدرات قد زحفت جحافلها، ونشطت تجارتها، نشاطا ملحوظا ورهيبا، ولما كانت الشرطة لا تستطيع أن تتصدى لهذا التحدي بمفردها، فإن الأمر يتطلب التدخل والتعاون والمساعدة من جانب المواطنين اليوم أكثر من أي يوم مضى .

إن الطلب على المخدرات من جانب المدخنين والمتعاطين يزداد يوما بعد يوم. وعلى الجمهور الإقلال من هذا الطلب على تلك السلع المدمرة. وهذا دور المواطنين لأن تدخل المواطنين لا يخضع للقواعد القانونية. ولا تثور معه مشاكل الشرعية القانونية، ولا تشوبه شائبة تجاوز حدود الاختصاص والأهم من كل ذلك أن المواطن يكون أكثر استعدادا للاستجابة لغيره من المواطنين من استجابته للشرطة.

تحسين العلاقة بين الشرطة والشعب :

إن العلاقة بين الشرطة والشعب تطورت وهي تتذبذب. فهي قريبة حينا، ومتباعدة حينا آخر حتى لتأخذ في بعض الأحيان صورة معادية وعنيفة.

وتطورت تلك العلاقات وتغير مفهوم الشرطة عند الشعب، ومبدأ الإيمان ـ بعد الإقناع بأن الشرطة وحدها ـ مهما بذلت من

1,2 - William S. Sessions: Directors Message, F.B.I. Law Enforcement Bulletin. Oct. 1988, Vol. 57, No. 10. p.1.

جهد ـ لا يكفي وليست قادرة عل مكافحة الجريمة والسيطرة على تيارها الجارف والتحكم في استقرار الأمن. وأصبح لزاما ـ في المجتمعات المتحضرة ـ أن يسهم الشعب بدوره في مكافحة الجريمة.

إن حماية الأفراد والممتلكات والأموال تحتاج إلى إجراءات أمن مكافحة غايةالتكاليف، إن أجهزة الشرطة تعجز أحيانا ـ عن إمكانية القيام بكل تلك الإجراءات. فالشرطة وإن كانت مسئولة عن توفير الحماية للمجتمع، ولأفراده ـ إلا أنها لا تستطيع أن تحمي كل فرد أو كل جماعة أو مجموعات من الأفراد.

كما أن الشرطة لا تستطيع التواجد في كل مكان وفي كل موقع طوال الأربع والعشرين ساعة ولكن كل فرد يستطيع أن يحمي نفسه ويكون حارساً على نفسه وعلى بيئته وأولاده وعلى محل عمله أو تجارته أو على أضعف الإيمان، أن يجعل سرقته على قدر من الصعوبة. فلا يكون لقمة سائغة وسهلة لكل معتد أثيم.

إن الجريمة تقع على غير رغبة من المجني عليه. كما قد تقع نتيجة التقصير أو إهماله. . . وقد تقف النصوص القانونية عاجزة عن حمايته كما في جريمة النصب عندما يقع المجني عليه ضحية للكذب والاحتيال ـ فالكذب وحده لا يكفي لتكوين ركن الاحتيال. . . كما أن رضاء المجني عليه وتسليمه المال عن رضا وإن كان هذا الرضا مشوبا إلا أنه قد لا تتم به الأركان القانونية لجريمة النصب وعندئذ يخسر الضحية ماله ولا جريمة. وهنا تظهر أهمية التوعية والتدبر والتعقل.

أهمية دور المواطنين في مكافحة الجريمة :

يحقق تعاون المواطنين في مكافحة الجريمة :

١ ـ تعـويض العجز في أفـراد الشرطـة. ذلك العجـز الذي تنعكس آثاره على قدرة أجهزة الشرطة وفي تحقيق الأمن والحماية بالقدر اللازم.

٢ ـ يخفف آثار العجز في الميزانية.

٣ ـ أجهزة الشرطة تخضع للقوانين وتعمل في نطاقها وتحت سيادتها. وتلتـزم بالضمـانات التي تكفلهـا القوانـين. بينما المـواطنـون لا يحكمهم إلا القانون الأخلاقي وهـو القانـون الطبيعي. كـما أن الجار قد يقبـل دخول جـاره لمنزلـه بينما لا يقبـل ذلك من رجـل الشرطة. وهذا يزيل الحساسيات ويزيل الحرج الـذي قد يسببـه تدخل رجال الشرطة.

٤ ـ إن تعرض الجار لإهمالات جاره قد يكون الجار أكثر تقبـلا له ولا يثـير في النفس ما يثيـره تدخـل رجـل الشـرطـة ومـا يحيط بهـذا التدخل من الشبهات والأقاويل.

٥ ـ إن المواطن لا يتمسك ـ عـادة ـ بما كـان يتمسك بـه لو أن رجـل الشرطة دخل منزله أو اقتحم عليه خلوته أو.. الخ.

وعـلى ذلك فـإن حفظ وتحقيق السلام ليس وقفـا على الشـرطة فحسب، وليس مسئوليتها وحدها، بل لابد من هبة الشعب الواعية، والتطوع للعمل في مكافحة الجريمة[1].

---

1 - Jane Jacobs: The Death and Life of Great American Cities, Vintage Books, N.Y., 1961.

كانت مراكز الشرطة لا يتردد عليها سوى الشاكون والمتخاصمون وأصحاب الحاجات وطالبو الخدمات والمكبلون بالقيود الحديدية . . الخ أما الآن فأصبحت مراكز الشرطة مقرا يتردد عليه المتطوعون في مكافحة الجريمة أو للمساعدة في بعض عمليات الشرطة[1] كما يتردد على مراكز الشرطة الراغبون في التعرف على سبل الوقاية لحماية أنفسهم وأموالهم .

ووضع الكثير من البرامج التي تهدف إلى[2] :

- الإقلال من الجريمة والهبوط بمعدلاتها من خلال مساهمة المواطنين .
- الإقلال من الخوف من الجريمة وذلك بإزالة الفزع من الجريمة والخوف من المجرمين بين الجيران . ولا يعني ذلك التهوين من الأمور أو مجرد الدعوة إلى عدم الخوف وطرد الفزع بل بترسيخ القدرة على المواجهة والسيطرة على الموقف وتدريبهم على توفير الحماية لأنفسهم .
- تشجيع المواطنين بأن يتقدم كل من كانت لديه معلومات أو بيانات تتعلق بجريمة بما لديه من معلومات . لأن هذه المعلومات والبيانات تزيد من قدرة الشرطة وفاعلية إجراءاتها .

وبتشجيع المواطنين على متابعة الجاني بالصياح ومطاردته Hue and Cry لأن الجماعة متوحدة وليست متفرقة . والهدف واضح أمامهم .

---

١ - يتطوع الطلبة في مصر - للعمل في تنظيم المرور وانضباط الشارع في فترة الإجازات الصيفية .

2 - John Poll Roye: Neighborhood Investment, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Feb. 1980, Vol 49. No. 2.

ولقد اقترح المجلس القومي لمكافحة الجريمة[1]. The National Crime Prevention Counci تشكيل جماعات منتقاة تقوم بهذه المهمات. ويحسن اختيارهم ويحسن تدريبهم وتأهيلهم لهذا الدور. وأوصى المجلس باستمرارية تلك الجماعات لما ثبت نجاحها وتحققت نتائج فعالة وإيجابية.

- أن تكون الأهداف محددة وواضحة أمام تلك الجماعة بحيث يتفهم كل فرد فيها بتلك الأهداف.
- عقد لقاءات مستمرة وبانتظام بين الجماعة ومركز الشرطة.
- أن تكون للجماعة صلاحيات كافية حتى يكون عملها جادا وفعالا.
- أن يقتنع كل فرد في الجماعة بجدية وواقعية العمل الذي تقوم به الجماعة ويتحقق ذلك الاقتناع أثناء التدريب الجدي، وأن يتقبل كل فرد الأعمال التي تقوم بها الجماعة بلا تأفف أو تعالٍ وأن يكونوا راضين عنها.
- أن تتضمن الجماعة مختلف الهيئات حتى تكون ممثلة للمجتمع حتى تكون الجماعة على بينة بأنواع الحماية المطلوبة.
- يتحدد حجم الجماعة حسب طبيعة وحجم البيئة التي تعمل فيها وحسب طبيعة الجرائم في تلك المنطقة.

جريمة السرقة هي الجريمة التي تستجيب :

تمثل جريمة السرقة النموذج الجيد الذي يستجيب لمشاركة

1 - George B. Sunderland : Op. Cit. p.10.

الجمهـور في مكافحتهـا. والسرقـة هي الجـريمـة التي تقلق المجتمـع باعتبارها جريمة يومية وتشغل مساحة أكبر على خـريطة الجـرائم[1] إلى جانب أن السرقة من الجرائم التي يتفرع عنها جرائم متعددة ومتداخلة ومترابطة مثل :

- الاعتداء على الضحية وأثناء المقاومة وقد يصل الاعتداء إلى القتل.
- إخفاء المسروقات.

ولما كانت هناك علاقة ورابطة بين السرقة والفرصة المتاحـة،[2] وبعبارة أخرى فإن جرائم السرقة تقع انتهاز للفرصة من إهمال أو تخلٍ فإنها تستجيب للمشاركة الشعبيـة في مكافحتهـا وذلك بتقليـل فرص ارتكابها بالتواجـد في المنطقـة، وبرفـع الوعي عنـد الجيران وتعليمهم وإرشـادهم كيف يحافـظون على ممتلكـاتهم ويؤمنـونها وتجنب الإهمـال والتقصير. فالإهمال أو التقصير دعوة للسرقة.

ويتولى تدريب هذه المجموعات، فريق من الضبـاط المهرة ذوي القـدرة على نقـل المعلومات[3]. وبـذلك تصبـح الجماعـة قادرة عـلى التكيف حسبما يقتضيه الموقف وحسبما تفـرضه الـظروف والملابسـات التي تختلف من مكان إلى مكان ومن وقت إلى آخر. كما تزود الجماعة بوسائل اتصال جيدة وبالمعدات اللازمة.[4]

---

1 - Sourcebook of Criminal Justice Statistics, Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept. of Justice, Washington D.C., 1986.

2 - John Barron Mays: Crime and Its Treatment, Longman Group, London, 1978, 2nd ed. p.19.

3 - Howard Phillips: (Monograph) Revitalization Your Crime Prevention Group, 1986.

٤ ـ قد يكون ذلك ميسورا في دولـة كالـولايات المتحدة حيث كـل فرد يمتلك =

وهكذا تساعد تلك الجماعات على تعويض العجز في أفراد الشرطة وفي الميزانيات. كما تتغلب على الحساسيات التي تتولد بين الناس والشرطة. وتتخطى عوامل الكراهية والغضب وفي نفس الوقت تصبح الجماعة موصلا جيدا للتعليمات وتوجيهات الشرطة بصورة يتقبلها المواطنون من أفراد الجماعة الذين هم منهم وجيران لهم.

مكافحة جرائم الريف :

تختلف معدلات الجريمة في الريف عنها في الحضر خاصة في جرائم الاعتداء على النفس وذلك لأسباب منها:

- اتساع الرقعة التي تسيطر عليها الشرطة بحيث تقل هذه السيطرة ويضعف التحكم.
- الحياة الطبيعية أو البدائية التي يعيشها أهل الريف تضفي عليهم العنف والخشونة والجفاء.
- عدم إمكانية إدخال الدوريات المتطورة في المناطق الريفية مما يصعب معه السيطرة والإشراف وسرعة الانتقال والنجدة.
- عدم التواجد الشرطي في الريف نهارا أولا اللهم إلا الدوريات السيارة أي الدوريات السائرة من فردين أو أكثر تنتقل في خط السير المرسوم لها بين الكفور والنجوع والقرى والعزب.
- الميل إلى حل المشاكل وفض المنازعات فيما بينهم وعلى طريقتهم. وقد تنقلب إلى معارك.

= سيارة ولها جهاز لاسلكي يعمل على موجات الشرطة. الأمر الذي قد لا يتوافر لدى بعض الدول الأخرى.

من هنا كان للإهمال وسكان الريف الدور الأساسي في مكافحة الجريمة عن طريق :

- فض المنازعات والخصومات بالتي هي أحسن﴿فإذاالذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾.
- توعية الأهالي بأن يكون كل واحد منهم رجل أمن يحمي نفسه ويحمي ممتلكاته.
- توعية أهل الريف بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات أو حل المشاكل.
- الإبلاغ عن كل غريب يحل عليهم.

سادساً : دور الضحية :

كل فرد منا أيا كان موقعه في المجتمع عامل أو رجل أعمال، طفل أو شاب ممكن أن يكون ضحية لجريمة ما وهدفا للعنف في أية لحظة من لحظات حياته.

ذلك لأن معدل الجريمة في ارتفاع مستمر وكذلك الوسائل الفنية التي تتبعها الشرطة في تطور كذلك.

والإنسان مستهدف في جرائم سطو المنازل والسرقات بإكراه والسرقات العادية وصنوف متعددة من الاعتداءات منها الاغتصاب والعاهة المستديمة Maiming والتحرش Molestaitionوالقتل. . . .

والأمر يحتاج إلى تبصير المواطن وتوعيته حول:

أولاً: كيفية تأمين مسكنه:

- تأمين النوافذ والأبواب واستخدام السلاسل المقفلة والترابيس. وزناقات الأبواب المطاطية مما يساعد السلاسل ويقوي من فائدتها في الحيلولة دون فتح الباب ـ وتثبت أجهزة التكييف بمسامير قلاوظ طويلة ليصعب رفعها والدخول من فتحتها.
- تغيير الكالون عند فقد المفتاح ويمكن تعديل أسنانه وتغيير المفتاح دون الحاجة إلى تغيير الكالون.
- عدم ربط المفتاح بأي صورة من صور تحقيق الشخصية مثل البطاقة أو حافظة المفاتيح وبها بطاقة بالاسم والعنوان.
- استخدام أجهزة الإنذار بكافة صورها حسب طاقة الشخص. فمنها أجهزة للإنذار الداخلي لكي تنبه صاحب المنزل ومنها ما هو متصل بالشرطة.
- الحرص في المكالمات التليفونية. فلا يجب إعطاء بيانات بلا مبرر لكل متحدث. فمثلا يسأل عن صاحب المنزل فيرد المجيب بأنه متغيب خارج المدينة وسيعود ليلة كذا. بل يكون الرد أنه متوقع تواجده في المنزل في أي لحظة. وهذا درس يلقن للأطفال ولجميع الأعمار.
- إضاءة المداخل والمنافذ وهذا بالنسبة للمنازل الكبيرة والتي تحيطها حديقة أو أرض فضاء. وبالنسبة للشقق يمكن وضع مصباح على الباب من الخارج ومن الداخل (سهاري) وكذا المناطق المظلمة مثل الحمام والكرار والطرقات.

كذلك إضاءة إحدى غرف الشقة عند الخروج ليلا من المسكن لتوحي بوجود أحد بالداخل كما يراعى تبديل الغرف المضاءة.

- عدم وضع بطاقات بالإسم ورقم التليفون على خطاب البريد أو خارج الباب. . . أو ما أشبه ذلك لانه يمكن طلبك بالتليفون من الخارج لكي يتأكد من وجودك بالداخل أم بالخارج.

كما لا يوضع الأسم بحيث يدل على أنه اسم سيده.

ثانياً: تأمين وحماية النفس:

- تأمين السيارة.
- اجعلها عادة لك قبل الدخول إلى سيارتك أن تفحصها من جوانبها وإطاراتها سليمة ولا توجد عوائق أمامها. أو تأكد من أن شخصاً ما لم يقتحم السيارة في غيبتك. فإن حدث بلغ الشرطة قبل ان تتلف ما عليها من آثار.
- بعد الدخول إلى السيارة أغلقها ثم أدر محركها فإن لم يدر وكان الوقت ليلا. فقد يكون العطل قد قصد به إن كانت المنطقة توحي بذلك فانظر حول السيارة فإن لم تجد ما يثير الشبهة، أخرج منها وأغلقها واسع إلى من يصلحها ويحسن أن يكون شخصاً معروفاً لك أو له محل وتحاش المتطوعين للإصلاح من عابري الطريق.

تأمين النفس في الطريق:

- بعدم حمل مبالغ كثيرة من المال. .

- تسليم كل شيء وبسرعة فقد حدث في أمريكا أن شخصا دفع كل شيء واعتذر عن تقديم الخاتم لأنه لا يستطيع إخراجه (سحبه) فتعهد المعتدي بذلك بقطع إصبعه بسكين يحمله.
- السير في مواجهة وسائل النقل أي السير على الرصيف الشمالي لمواجهة السيارات في الطريق وذلك لتفادي أن يفاجئك شخص من الخلف بسيارته.
- يجب على المرأة ان تحمل حقيبة يد ذات «علاقة» طويلة على الكتف والاحتفاظ بالحقيبة بين جسمها وذراعها. وإذا كانت الحقيبة بلا علاقة أو قصيرة العلاقة فتمسكها تحت إبطها كما لو كانت كرة قدم.
- إذا شعرت أنك متابع فأسرع الخطى إلى أقرب شرطي أو مكان آمن مثل محطة البنزين أو مقهى أو الاحتماء في الناس.. ولا تجر رأساً إلى منزلك لأنك أكثر أماناً في الطريق.
- حمل السلاح للدفاع عن النفس وفق القانون المعمول به في البلاد.
- إذا سرت بالليل فتفاد المنحنيات (أي السير بعيدا عنها، ليس ملاصقا لها) فقد يفاجئك شخص كمن لك. كما تجنب السير بجوار السيارات الواقفة حتى لا يكون فيها من يفاجئك أو يخطف حقيبتك أو ما تحمله. كما تجنب السير إلى جانب المباني فقد يكون أحد مختبئاً في مدخل أو في الفجوات وإذا كان ولا بد فسر في الطريق بعيدا عن الأرصفة مع الانتباه لحركة السيارات.
- عند التواجد في المحلات للشراء. فلا تحمل من النقود أكثر مما تحتاجه ولا ترتدي السيدة مصوغاتها وحليها ولا الملابس الثمينة

(فـراء مثلا) حتى لا تلفت الأنـظار إليها ولـو أمكن طلب توصيـل المشتروات للمنزل حتى لا تكون عرضة للاعتـداء في طريق العـودة وأنت تحملين المشتـروات. وإذا كنتِ في سيـارتـك فـلا تضعي المشتروات على المقعد الخلفي بل في شانطة السيارة كما يحسن عـدم قضاء المشتروات بمفردك بل مع صديقة أو أكثر.

- ولقـد لجأ لصـان إلى طريقـة جديـدة للسرقـة وهي الانتظار داخـل دورات الميـاه العامـة وسرقـة كل من يـدخل مـع احتجازهم. ولمـا كثروا داخل دورة المياه هددوا الضحـايا بـالسلاح وأمـروهم بخلع مـلابسهم، وانصـرفـوا. وحتى يستعيـد هؤلاء أنفسهم ويـرتـدوا ملابسهم يكون اللصان قد تواريا عن الأنظار.

عدم ترك الأشياء على الأرض خاصة تلك التي يسمح حجمها بسحبها من أسفل الأبواب. بل يعلقها على أي شي.

هـذه نماذج من الإرشـادات التي يمكن توعيـة المواطنـين بها حتى يتجنبـوا الوقـوع ضحايـا للجـريمـة وذلـك بحمـايـة أنفسهم وحمـايـة ممتلكاتهم. إن هذه الإجراءات والاحتياطـات لن تحول دون وقـوع أو ارتكـاب الجريمـة ولكنها تقلل منهـا وتصل بمعـدلهـا إلى الحـد الأدنى. وحصيلة تلك الحدود الدنيـا التي يمكن أن يقوم بهـا المواطنـون في هذا المجال فتصبح قدراً كبيراً من الأمان.

سابعاً: تعاون أجهزة الشرطة:

تعـددت أجهـزة الشـرطـة في النـظم الحـديثـة وتعـددت معهـا

التخصصات ولكنه يجب ألا يقف التخصص حائلا دون التعاون بين الأجهزة المختلفة: فمثلا:

- ضابط نقطة الشرطة إذا اشتبه في تجمعات غير عادية أو سمع بنشاط غير مشروع فيبلغ مباحث أمن الدولة ولا يتغافل بحجة أن هذا لا يدخل في اختصاصه.
- ضابط المرور إذا اشتبه في أشياء تحملها السيارة قد تكون أسلحة أو مسروقات أو مخدرات فيبلغ الجهة المختصة.
- ضابط الإطفاء إذا لاحظ وجود ما يثير الاشتباه فيبلغ الأمن العام.

وهكذا كل فرد في هيئة الشرطة يعمل وكأنه مختص بكل شيء. حقيقة لا يتدخل أكثر من اللازم. بل عليه أن يبلغ الجهاز المختص. ولا يتخذ أية إجراءات من جانبه سوى التحايل حتى يصل المختصون أو يحافظ على ما اشتبه فيه بالإجراءات القانونية حسب مقتضيات الموقف.

ونكرر لا يتخذ إجراءات أبعد من ذلك ـ إلا إذا اضطر إلى ذلك اضطراراً لاحتمال أن يفسد ـ بتدخله ـ تخطيطا وترتيبات أعدها الجهاز المختص كأن يكون الجهاز المختص متتبعا الأمر، ويسعى للوصول إلى ما هو أبعد مما هو وراءه، يريد الوصول إلى الأصول والعقول المدبرة، أو يريد التعرف على باقي الشبكة أو باقي العصابة. فقد يكون:

- مطروحا بالسوق عملات مزورة فيخطر الضابط جهاز مكافحة التزوير فقط، لاحتمال أن يكون الجهاز على علم ويسعى للوصول إلى المزورين أنفسهم لضبطهم وضبط المعدات.

- هناك نشاط هدام، أو جماعة متطرفة أو اجتماعات مريبة فيكفي أن يقوم ضابط نقطة الشرطة بإخطار الجهاز المختص ولا يتخذ أية إجراءات، إلا إذا طلب منه ذلك، فعسى أن يكون الجهاز عالما بهذا النشاط ولكنه يتمهل لحين تجميع الأدلة أو خيوط المؤامرة أو التعرف على باقي التنظيم.

فالتعاون بين أجهزة الشرطة ذات الاختصاصات المختلفة، أمر ضروري تفرضه مقتضيات العصر وتفرضه طبائع الجريمة والأمور.

ولكن أن يتوقف عمل رجل المرور على مجرد تحرير المخالفة للسيارة التي تسير على الطريق السريع (بين المدن) لأنها خالفت قواعد المرور ويكتفي بالاطلاع على الأوراق والتصريح والرخص.. الخ فهذا تصرف مرفوض.

أو قد يضبط ضابط البحث الجنائي شخصا بنوع الاشتباه أو في مشاجرة أو محاولة تسلل بطريق غير مشروع عبر الحدود، فيكتفي بالإجراءات الخاصة بعمله وتخصصه فحسب وينتهي الأمر عند هذا الحد فأمر مرفوض.

فقد يكون هذا الشخص الذي خالف قواعد المرور مطلوباً في أمر خطير (حسب الموقف وحسب إحساس الحاسة السادسة عند الشرطي) لذلك يتصل لاسلكيا بجهاز أو مركز المعلومات بينما يتولى زميله «تعطيله» كأن يقرر له أنه حدثت سرقات ومن محلات تجارية ولدى الشرطة معلومات عن احتمال نقلها في سيارات خاصة أو نقل

أو. . . (حسب الموقف) فهل يسمح بالقاء نظرة على ما بداخل السيارة. . . وغالبا ما يسمح الشخص بالتفتيش لأنه لا يحمل شيئا من المسروقات المدعاة. وبذلك يتلمس الضابط الأعذار حتى ترد المعلومات لاسلكيا إن كان مطلوباً في شيء من عدمه.

كذلك الحال بالنسبة لمن يضبط بنوع الاشتباه أو في مشاجرة أو متسللا ومجتازا الحدود فلا يقتصر التصرف على الأعمال الداخلة في اختصاصه بل يتصل بالأجهزة الأخرى لعله يكون مطلوبا في أمر آخر (التعامل مع أعداء) أو مطلوباً في جريمة ما (عمليات تهريب) أو تضاهي آثاره على آثار الجرائم المقيدة ضد مجهول.

لذلك تنبهت كثير من أنظمة الشرطة خاصة المتقدمة منها إلى هذا التداخل في الاختصاصات فنظمته وعقدت له الفرق التدريبية. وبذلك يتم التعاون وتتضافر الجهود في محاولة مكافحة الجريمة وفي كشفها وضبطها.

ومن أمثلة ذلك ما قامت به شرطة ولاية لويزيانا الأمريكية، فأنشأت وأعدت دراسة أسمتها «الدورية الجنائية Criminal» «Patrol[1] فدربت فريقا من شرطة المرور للتعاون في مكافحة المخدرات وضبط المهربين والمطلوبين في الجرائم. ونجحت هذه التجربة:

- أوقف رجل المرور سيارة متجاوزة السرعة وقدم قائدها الأوراق

---

1 - Col. Wiley McCormick: Criminal Patrol Techniques. F.B.I. Law Enforcement Bulletin. Jan. 1988, Vol. 57, No. 1 pp.19-20.

والتراخيص وهي سليمة. رأى رجل المرور أسلحة داخل السيارة (حمل السلاح في أمريكا لا يحتاج إلى ترخيص) فتحاور رجل المرور الحوار الروتيني مع قائد السيارة، بينما قام زميله بالاتصال لاسلكيا بمركز المعلومات فتبين أن قائد السيارة مطلوب لمكتب التحقيق الفيدرالي.

- أوقف رجل المرور سيارة لأن أحد فانوسيها الأماميين منطفىء. فحص السيارة وأوراقها وهي سليمة. ولكن شيئا في نفس رجل المرور تحرك (وهذا نتيجة التدريب والحاسة السادسة) فاتصل زميله بمركز المعلومات. فتبين أن قائد هذه السيارة مطلوب في جناية قتل في ولاية أخرى.
- وكم من جرائم تهريب مخدرات تم ضبطها بهذا الأسلوب وعن طريق الدورية الجنائية.

دور العلاقات العامة

يختلف مفهوم دور العلاقات العامة بالشرطة اليوم، عن المفهوم السابق فقد يحتاج الموقف :

- أن يعلم الناس ما يجري بينهم وما يقع في مجتمعهم من جرائم ليكونوا على بينة من أمرهم وليتخذوا حذرهم وليتوقوا الخطر.
- توصيل التوجيهات والإرشادات التي تصدرها الشرطة ليتبعها الناس ـ يحتاج الموقف توصيل تلك الإرشادات إلى الناس.
- أن تعلم الشرطة بنبض الشارع وما يدور بين الناس وما يقلقهم وما يختلج في صدورهم من شكايات ومعاناة.

- قد تحتاج الشرطة إلى التعرف على أسباب ظاهرة من الظواهر. .

ومن أقدر من جهاز العلاقات العامة نجاحاً في القيام بهذا الدور؟! إن مهمة العلاقات العامة اليوم بناء الجسور بين الشرطة والمواطنين وتوصيل القنوات بينهم. فالاتصال الجيد بين الشرطة والشعب، يحقق الأمن والاستقرار والنظام العام[1] وفي نفس الوقت يعمل جهاز العلاقات العامة على إيجاد علاقات طيبة في البيئة التي تعمل فيها أجهزة الشرطة[2]. ويخلق جهاز العلاقات العامة الناجح الثقة بين الشعب وبين الشرطة والثقة في أجهزة الشرطة ويخلق جوا من الود والتآلف فيتحقق التعاون بين الناس والشرطة[3] وهذا هو العنصر الأساسي في مكافحة الجريمة.

ومن مهام جهاز العلاقات العامة التعرف على الظواهر الإجرامية، أو مناطق الإخلال بالأمن (إلى جانب الشرطة المحلية) ورفع تلك المعلومات إلى أجهزة الشرطة المختصة للدراسة والتوصل إلى نتائج، وتقوم أجهزة العلاقات العامة. بتوصيل تلك النتائج والتوصيات والإرشادات إلى العامة.

توصيل القنوات وبناء الجسور بين الشرطة والشعب :

الشعب حساس دائما تجاه كل تصرف أو سلوك من جانب

---

1 - Mike Brake: Establishing Public Relation Office, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Oct. 1978, Vol. 46, No. 10, p.22.

2 - R. Douglas Gaddis & Charles Daniel: Officer Meeting the Press, F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Nov. 1979, Vol. 48, No. 11 p.13.

3 - Mike Brake: Op. Cit. p. 23.

الشرطة. لذلك يجب على الشرطة التصرف في حدود القانـون وأن يكون سلوكها سلوكا إنسانيا بطريقـة غير مقـززة تثير الفـرد وتجرح مشاعره.

فمثلاً: أبلغت أم مركز الشرطة تليفونيـاً بأن ابنهـا البالـغ من العمر ١٧ سنة خرج في الساعـة ٦ مساء ولم يعـد حتى الساعـة ١٠ مسـاء. وفي خلال عشـر دقـائق كـان عنـدهـا اثنـان من رجـال الشرطة، وقالا لها قولاً كريماً وحاولا تهدئتها فشرحا للأم المذعـورة أن الأبناء في هذا السن كثيرا ما يخـرجون ولا يعـودون لأنهم ذهبوا في صحبة أصدقاء أو قاموا برحلة أو مغامرة والكثير منهم يعودون. وأخذا من الأم الملتاعـة ببيانـات عن أصدقـاء ابنها والأمـاكن التي يتردد عليها والجهـات التي يزورهـا والأماكن المفضلة عنـد وليدهـا وسألاها عما اذا كان قد سبق له الغياب من قبل وعلى الرغم من أن الشـرطة عـادة لا تتخذ إجـراءات في مثـل هـذه المـواقف إلا بعـد انقضـاء ٢٤ ساعـة على الغيـاب إلا أنهما تجاوبـا مـع الأم وحـاولا تهدئتها وألاّ تخاف أو تخشى مكروها. الأمر الـذي هدأ بـالفعل من روع الأم. كـما قررت الأم فيـما بعـد. وبعـد أن رجـع ابنهـا، أنها اطمأنت إلى قول رجل الشرطة وأن وقوف الشرطة إلى جانبها كـان له أبعد الأثر في تهدئتها[1].

كـما يمكن تفتيش المنـزل بـطريقـة تحصر الخسـائـر في أضيق نطاق. فلا يبعثر الأشياء ولا يقلب القمح على العسـل على السمن

1 - Dr. Dorothy Gwyos: Building Bridges Between Police and Public. F.B.I. Law Enforcement Bulletin, Nov. 1985, Vol. 54, No. 11. p.2.

على الجبن . . الخ ولا يقطع المخدات والحشايا بحثا عما يحتمل أن يكون مخبأ بداخلها . بل يمكن فتحها من ناحية الخياطة حتى يمكن إعادتها إلى ما كانت عليه في سهولة وبلا خسائر ! ! .

هذا هو ما نعنيه بتنفيذ القوانين بطريقة إنسانية .

الدروس المستفادة من قبل هذه التصرفات :

يمكن استيعاب الدروس التالية :

١ ـ مراعاة مشاعر الناس له أثره الفعال في نفوسهم .

٢ ـ مشاركة الناس المكلوبين في مصائبهم كفيل برفع الحجب وتقريب الفواصل بين الشرطة والناس .

٣ ـ السلوك الإنساني من جانب الشرطة يحمل في طياته أن الشرطة تؤدي واجبها وليس بينها وبين المواطن عداوة .

٤ ـ إحساس المواطن بأنه لا يواجه مشاكله بمفرده وأن الشرطة بجانبه كفيل بأن يدعو المواطن لأن يكون متعاونا عرفانا بهذا الجميل .

كيف يتحقق تعاون الشعب مع الشرطة؟

لن يتحقق هذا التعاون بمجرد أنه مطلب وأمر ضروري وحيوي . ولا يتحقق بأن تطلب الشرطة من الناس العون والمساعدة لمصلحتهم . وإنما يتحقق تلقائيا من جانب الشعب كنتيجة لسلوك الشرطة . والمواطن هو الضحية في الجريمة فلا بد أن يمنح الشرطة تعاونه ومساعدته حتى يتحقق النجاح في مكافحة الجريمة أولا ثم في كشفها إذا ما وقعت .

ولن يتولد هـذا التعاون إلا إذا كـانت الجسور ممتـدة بين الشعب والشـرطة والقنـوات متصلة اتصالا جيـدا. وسوف يتحقق ذلـك عن طريق:

١ ـ تقـديم الشرطـة الخدمـات للنـاس، وخـاصـة تلك الخـدمـات الإنسانية وأكثرها لا يتصـل بالجـريمة وقـد تأخـذ صورة النصـح والإرشاد.

٢ ـ حـل مشاكـل الناس وفض المنـازعات بينهم بـالطرق الإنسـانيـة وبـإجـراء الصلح والمصـالحـات وإحـلال المـودة والأخـوة بـين المتخاصمين ونقض العداوة والبغضاء.

٣ ـ الاهتمام بالمصابين وإسعافهم حتى ولو كانوا متهمين في جريمة.

٤ ـ إنقاذ الضحايا سواء كانوا ضحايا المجتمع أو ضحايـا الجريمـة أو المخدرات على قدر الطاقة.

٥ ـ إغاثة الملهوف وطالب العون والنجدة.

٦ ـ العمل على راحة الناس ومنع ما يقلق.

ـ بـالدوريـات العاديـة والمتطورة فهي درع الأمـان ويبعث الأمن والاطمئنان عند الناس.

ـ بتحقيق الهـدوء في الشـارع ومنـع لعب الكـرة فيـه وتـوجيـه الـلاعبين إلى السـاحات وحتى الـذين يلعبون ألعـابا غـير الكرة يمكن تهدئتهم.

٧ ـ معاونة كل مأزوم أو انتشال من يقع في مأزق أو مواقف محـرجة. وقد يستحي أن يتقدم هذا المأزوم من طلب العون.

٨ ـ الاستعـداد طـوال الأربـع والعشـرين سـاعـة للعمـل وتقـديم

الخدمات في صبر وهدوء وتمالك للأعصاب وبغير ملل أو ضجر. حتى لا يكون طالب الحاجة كالمستجير من الرمضاء بالنار!!.

إننا لو حاولنا إحصاء واجبات الشرطة المكتوبة وغير المكتوبة، فلن نحصيها ذلك لأن عمل الشرطة متصل بالحياة، وحياة المجتمع. ولكنها واجبات تولدت في نفس رجل الشرطة فهي تنبع من أحاسيسه. إنها أحاسيس يدركها كل من يعمل في مجال العمل الشرطي. وهذا هو الفارق بين شرطة في دولة، وشرطة في دولة أخرى.

وهذا هو الأساس في الدعوة لكي تقوم أجهزة العلاقات العامة على أساس من الدين وقيمه وأخلاقياته وأوامره ونواهيه. وأن على أجهزة الشرطة أن تسعى للتعرف على ما يقلق الناس وما يفزعهم وما لا يتقبلونه. فما الذي دفع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنِ يبتدع العسس والناس نيام؟ إنها مسئولية الولاية والتزام كل من تولى سلطة.

عندئذ فقط، يتولد الرضا بين الناس الرضا عن الشرطة وعن أعمالها والرضا بأعمالها وعندئذ فقط يطمئن الناس وتتولد الثقة في أجهزة الشرطة.. ويترجم هذا الاطمئنان تلقائيا إلى الإيمان بالتعاون مع الشرطة والإيمان بالقيام بدورهم في مكافحة الجريمة عندئذ فقط يصبح المواطنون على كافة المستويات طرفا أساسيا في مكافحة الجريمة.

﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾[1] صدق الله العظيم.

أثر الأوضاع الدولية في زيادة معدلات الجريمة:

إن الجريمة تنطوي على تهديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولقد تسببت الشروط البالغة الصرامة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة في إحداث مشكلات اقتصادية خطيرة أدت إلى ظهور الجريمة. إلى جانب أن الديون الخارجية في العديد من الدول أسهمت في ارتفاع معدلات الجريمة وسوف تظل السياسات المتشددة التي تعتمد في تحصيل هذه الديون تشكل إجراءات تضر بالتقدم المحرز في البلدان المدينة ومن ثم يتولد عنها انتشار الإجرام بها على نطاق واسع[2].

والجرائم التي تؤثر على التنمية هي جرائم ضد الإنسانية إذ أن التنمية مسألة حيوية، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة للعديد من الدول. ومن ثم يجب معاملة مثل هذه الجرائم كجرائم دولية فلا تحول الاعتبارات الإقليمية أو ممارسات التسليم التي يجري عليها العمل دون محاكمة للمتهمين بارتكابها[3].

---

١ - سورة الحج، الآية: ٤١.

٢ - التقرير الخاص بأعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد في أكاديمية الشرطة بالقاهرة في الفترة من ٢٧ - ٣١ مايو ١٩٨٩ ص ٦ رقم ٢٧.

٣ - المرجع السابق ص ٧ رقم ٣٢.

لـذلك يتبـين أن الحاجـة ملحة إلى تعـاون دولي بغيـة مـواجهـة مشاكل الأمن ومكافحة الجريمة[1]، في كافة صـورها. ذلـك لأن تحسين الأوضاع الاقتصادية وحدها لا يؤدي بالضرورة إلى اضمحلال الجريمة ومعـدلاتها. ولكن هـذه النتائـج تتحقق إذا مـا اتخـذت الإجـراءات الكفيلة بالوقاية من النتـائج السلبيـة للتغيير الاجتمـاعي الناشيء عن تحسين الأوضاع الاقتصادية[2].

إن الأمن والعـدالة ينبغي بلوغهـما من خلال حمـاية المجتمـع من الجريمة وحماية أعضـاء هذا الجتمـع من خطر الـوقوع في الجـريمة، من خلال جهود جماعية لكل من المؤسسات والوكالات الـرسمية وكـذلك المسئولية الاجتماعية[3].

ومما لا شك فيه أن الحياة قد خلقت أشكالا جـديدة من الجـرائم نابعة من تشابك العلاقات بين الناس، وتـزايد سـرعة إيقـاع الحياة، والمـطالب الـواسعـة النـطاق التي نشـأت نتيجـة لـلابتكـارات والتكنولوجيات الجديدة الأمر الـذي يفرض أن يكـون لدى الأجهـزة المعنية بالأمن ومكافحة الجريمة المهارات والقدرات (بـالتدريب ورفـع الكفاءة).

والمعـدات الفنية، حتى تتمكن تلك الأجهـزة من مواجهـة هـذا التطور في طبيعة الجريمة وفي شكلها وفي عبورها الحدود حتى أصبحت

---

١ ـ المرجع السابق ص ٣ رقم ١١.

٢ ـ المرجع السابق ص ٣ رقم ١٣.

٣ ـ المرجع السابق، ص ٥، رقم ٢٣، ٢٤، ٢٥.

الجريمة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تهدد القطاع الأكبر للحياة الإقتصادية والاجتماعية. وحتى تتمكن تلك الأجهزة من ملاحقة المجرمين ومكافحة الجريمة المتطورة[1].

وإني أرفق مع هذا البحث القرارات التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ـ المجتمع الإقليمي التحضيري لإقليم غرب آسيا. والمنعقد في القاهرة ـ أكاديمية الشرطة ـ في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ مايو ١٩٨٩م.

قرار بشأن التدابير الدولية لمكافحة أشكال الجرائم عبر الوطنية:

إن الاجتماع التحضيري الإقليمي لغربي آسيا لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين.

إذ يدرك أن الجريمة قد غدت مشكلة كبرى تنطوي على أبعاد وطنية ودولية تعوق التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتهدد السلام والإستقرار والأمن والتمتع بحقوق الإنسان.

وإذ يقدر أنه ينبغي للحكومات أن تتضافر في مكافحة العواقب الوخيمة التي تنجم عن إرتكاب جرائم عبر الدول، ولا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في المخدرات، والجرائم الإقتصادية، وجرائم الموظفين وجرائم الرشوة والاحتيال على نطاق واسع، وتهريب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب ضد البيئة وحماية التراث الثقافي.

١ ـ المرجع السابق.

واقتناعاً منه بأهمية الدور الذي يناط بالأمم المتحدة في تعزيز التعاون متعدد الأطراف وفي جعله أكثر فعالية لمواجهة الأبعاد عبر الوطنية للجريمة، وبوجوب المبادرة، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم معونتها التقنية للبلدان النامية.

وإذ يدرك فداحة الوضع بالنسبة للديون الخارجية مما يمنع كثيرا من الدول النامية في الإقليم من تخصيص الموارد اللازمة كي يتسنى لها أن تتخذ تدابير مضادة تتسم بالفعالية للحد من التهديدات المتزايدة التي تسفر عنها الجريمة والتي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ يلاحظ ندرة المعلومات المقارنة والإحصاءات المتعلقة بالقضاء الجنائي التي يمكن التعويل عليها في داخل المنطقة رغم أنها تشكل أساسا لا غنى عنه لوضع استراتيجيات وسياسات فعالة من حيث تكلفتها ومتوائمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في كل بلد على حدة.

واقتناعا منه بأن عمليات إصلاح القضاء الجنائي واستراتيجيات منع الجريمة، بما في ذلك إعادة دمج المذنبين مع المجتمع، ينبغي أن ترتكز على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وعلى حماية هذه الحقوق.

وإذ يضع نصب عينيه خطة عمل ميلانو والمبادىء التوجيهية لمنع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، بالإضافة إلى جميع التوصيات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين.

وإذ يضع نصب عينيه أيضا المسئولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والقضاء الجنائي بالإضافة إلى النتائج الهامة التي حققتها المؤتمرات الخماسية للأمم المتحدة.

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء نقص الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والقضاء الجنائي على نحو يحد بصورة ناجحة من فعاليتها في بلوغ أهدافها وفي توفير المساعدة التقنية للبلدان التي تحتاجها.

وإذ يذكر بموضوع المؤتمر الثامن، «التعاون الدولي في منع الجريمة والقضاء الجنائي في القرن الحادي والعشرين».

وقد عقد العزم على إتخاذ الإجراءات المناسبة لترجمة توصيات الأمم المتحدة الحالية والتي بسبيلها إلى الصدور إلى تدابير وسياسات عملية.

١ ـ يعرب عن الامتنان لحكومة جمهورية مصر العربية ووزارة الداخلية بها ومركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة لدعوتها إلى عقد الاجتماع واستضافتها له.

٢ ـ يحيط علما، مع التقدير، بتقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية وتقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها إلى دورته العاشرة.

٣ ـ يؤيد جميع التوصيات الواردة في التقارير السالفة الذكر، ويعرب عن الرغبة في أن يتخذ المؤتمر الثامن الإجراءات المناسبة لاعتماد هذه التوصيات.

٤ ـ يؤكد دلالة مشاريع الصكوك المقترحة، ومشروع مبادىء

الرياض التوجيهية التي تستهدف المنع المبكر لجنوح الأحداث، وكذلك مشاريع المعاهدات النموذجية بشأن نقل الإجراءات في المسائل الجنائية، وتسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة التي تشكل أحكامها أساسا لتحسين التعاون الدولي.

٥ ـ يقدر أهمية الدور الذي يقوم به المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في المنطقة، وبمساهماته ذات الصلة في برنامج الأمم المتحدة في هذا الميدان، وكذلك الوظائف والأدوار الهامة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في تشجيع وتنسيق السياسات التي تستهدف التنمية المتجانسة، وكذلك الدور الهام الذي يقوم به مركز بحوث الشرطة في مصر في هذه المجالات.

٦ ـ يدعو الحكومات إلى إعطاء أولوية عالية لمنع الجريمة والقضاء الجنائي بوصفها جزءاً من خططها الوطنية الشاملة للتنمية، من خلال تعزيز أجهزتها الوطنية ورصد موارد كافية، وكذلك لتعزيز الترتيبات العملية للتعاون في الحرب ضد الجريمة عبر الوطنية.

٧ ـ يطالب الحكومات التي تستطيع أن تفعل ذلك، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير، وغيرها من وكالات التمويل، بزيادة مستوى دعمها للبرنامج والمشروعات في ميدان منع الجريمة والقضاء الجنائي، وكذلك عن طريق إعادة تنشيط صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للدفاع الاجتماعي.

٨ ـ يحث الحكومات على تكثيف جهودها المرتبطة بتبادل المعلومات وجمع البيانات وتحليلها في ميدان منع الجريمة والقضاء الجنائي، وكذلك بالرصد والتقويم، من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة والمعاهد الأقاليمية التابعة لها، وعلى أن تنضم إلى الاتفاقيات القائمة أو أن تتحقق من تطبيقها، فضلا عن تنفيذ المعايير والقواعد والمبادىء التوجيهية الدولية في منع الجريمة والقضاء الجنائي.

٩ ـ يعرب عن اعتقاده بأن تلك الأشكال الخطيرة من الجرائم التي تعرقل عملية التنمية ينبغي اعتبارها جريمة دولية تتطلب ولاية قضائية وتنفيذا على مستوى عالمي.

١٠ ـ يجدد إدانته للإرهاب والجريمة المنظمة على إختلاف أشكالها وأياً كانت مصادرها، ويشدد من جديد على الحاجة إلى الاعتماد على نهوج قضائية يوافق عليها المجتمع الدولي وإلى مساندة مبادىء الحق والعدالة والشرعية الدولية.

١١ ـ يطالب المؤتمر الثامن ولجنة منع الجريمة ومكافحتها بتحديد العناصر الرئيسية لاتفاقية جديدة بشأن التعاون في منع الجريمة والقضاء الجنائي، على أن يتم إعدادها كي ينظر فيها المؤتمر التاسع.

١٢ ـ يرجو من مؤتمر الأمم المتحدة الثامن إعطاء أعلى أولوية للطرق والوسائل المؤدية إلى تخفيف القيود على الموارد التي تؤثر في برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والقضاء الجنائي وفقا لتوصيات لجنة منع الجريمة ومكافحتها، والتوصية بتوفير الموارد

المالية والبشرية الكافية لإنشاء جهاز أكثر قوة وأوفر قدرة على الاستمرار بما يتناسب مع أهمية مشكلات الجريمة على النطاق العالمي، وتزايد الاحتياجات للتعاون الدولي في مجال القضاء الجنائي.